

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

العدد (27) أبريل 2024م | السنة الثالثة

شراكة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد



الرابطة الاقتصادية



إعلان الريال المعدني.. حرب جديدة بأسلحة جديدة

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

عدن - اليمن ☎ www.eaf-ye.com 📧 facebook.com/107194314898407 📧 Economista.967@gmail.com

محتويات العدد

شروط النشر في المجلة
07

من نحن
06

افتتاحية العدد
04

هيئة التحرير
03



شخصية اقتصادية

المهندس: مازن محمود أمان

مستشار العضو المنتدب

لمجموعة هائل سعيد أنعم.....

12

تحليل أسعار السلع الغذائية
لشهر مارس 2024
34

تحليل أسعار الصرف
لشهر مارس 2024
18

تجارب ناجحة



■ **أستراليا.. الدولة القارة**

- د. سامي محمد قاسم...**63**

إلى من يهمه الأمر



■ **الاستثمار في عدن..**

الخروج من الشرنقة -

د. حسين الملغسي - رئيس

مؤسسة الرابطة الاقتصادية **67**

مقالات اقتصادية

■ **شماعة الخبرة - أوسام وادي. 37**

■ **مهام الهيئة الوطنية العليا**

لمكافحة الفساد في توعية

المجتمع بمخاطر الفساد -

أ. حسين شيخ بارجاع.....**41**

■ **ولادة الطبقة العمالية النقابية**

من محلج الكود - سميير

باجميل.....**43**

■ **مسار خلق فرص العمل (2-3) -**

د. أحمد مبارك بشير.....**47**

■ **أضواء على منهجية الترابط**

بين: الغذاء - الماء - الطاقة -

د. عادل عبدالرشيد.....**49**

■ **من أوراق عمل ورش الرابطة**

الاقتصادية: العوامل الدولية

المؤثرة على النشاط التجاري

والملاحي لهيئة عدن - قبطان/

علي الصبحي+ د. صالح

القملي.....**53**

تطورات اقتصادية

■ **البنك المركزي اليمني يدشن**

أسبوع المال العالمي بعدن.. 22

■ **كلمة محافظ البنك المركزي**

اليمني في حفل تدشين فعالية

أسبوع المال العالمي.....**23**

■ **من طرف واحد.. الوثيون**

يعلنون صك عملات معدنية

جديدة من فئة المئة ريال..**26**

■ **ريال صنعاء وريال عدن وجها**

لوجه - د. حسين الملغسي...**27**

■ **نفوق الجمبري.. خسارة**

اقتصادية بعوامل طبيعية -

د. ليبي باحويرث.....**30**

■ **شمس جديد تشرق على**

مدينتنا.. مشروع الطاقة

الشمسية بئر احمد - وقاص

محمد نعمان.....**31**



د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير
د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير
د. صالح القملي - سكرتير التحرير

هيئة التحرير:

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيبا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
أ. فضل مبارك
د. حاتم باسرده
د. نهى عمر العبد شرويظ
أ. محمد ابوبكر سالم

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين الأنعمي

الافتتاحية

الاقتصاد والناس

■ يعاني اقتصاد البلاد في السنة العاشرة من الحرب من فشل تام في الانتاج وتوقف الصادرات وانهيار المالية العامة للدولة وانهيار العملة وارتفاع حاد في التضخم والاسعار حيث اثرت تلك الازمات على الناس بشدة حيث انتشرت البطالة على نطاق واسع وتحول اكثر من 85% من السكان الى فقراء وانتشار المجاعة وسوء التغذية وشلل الخدمات العامة



وزارة مساعد. اما بالنسبة لأغلب الناس الذين يعانون من البطالة والعسكريين والمتقاعدين فان مأساتهم عميقة وحادة للغاية ان هذه الارقام تسلط الضوء بوضوح على ازمة العلاقة بين الاقتصاد والناس ورمضان والعيد حيث لا يستطيع الناس تلبية أدنى متطلبات الحياة اليومية في ابسط صورها ما بالك بمتطلبات رمضان والعيد وعليه فان الحياة بأئسة بشكل مخيف ومفزع للغاية واخيرا يمكن القول ان مسؤولية الحكومة هي القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة للوصول الى تفاهات اقتصادية بإشراف دولي للحد من الازمة الاقتصادية بما فيها استئناف تصدير النفط وحل مشاكل المالية العامة ووقف تدهور سعر الصرف والرقابة على الاسعار وزيادة الاجور تدريجيا وانتظام دفعها والاعتماد على الذات في تجاوز الازمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية دون تأخير

د. حسين الملغسي
رئيس التحرير

الاقتصادية ويمكن ايضا ذلك من خلال مكونات واسعار السلعة الغذائية التي يمكن وصفها بأنها سلعة غذائية لحفظ الحياة من الموت والتي تكفي اسرة مكونة من سبعة أشخاص لمدة شهر وهي حسب المواد والاسعار بالريال (75) كجم من الدقيق الأبيض (63000) و 10 كجم من الفاصوليا الحمراء (30000) و 8 لترات من زيت الطبخ النباتي (16000) و 2.5 كجم من السكر (3800) وكجم من الملح المضاف اليه اليود (400) وبسعر اجمالي للسلع المكونة للسلعة الغذائية 113200 ريال حسب اسعار شهر رمضان وعند مقارنة الاجور النافذة بتكاليف السلعة الغذائية المتواضعة لوحظ ان اجمالي مرتبات الفئات الوظيفية من وكيل وزارة حتى رئيس الدولة تغطي قيمة السلعة الغذائية وزيادة في حين ان رواتب بقية فئات المرتبات اقل من قيمة السلعة وهي الفئات من وكيل وزارة مساعد براتب اجمالي (112367) ريال حتى أدنى درجة وظيفية وهي الفئة السادسة براتب اجمالي (40790) ريال وهكذا لبقية الفئات اقل من وكيل

هذا وقد ادت الازمة الاقتصادية الحادة الى عدم انتظام دفع الرواتب وضعف القدرة الشرائية للدخول وعدم قدرة الناس على تلبية حاجاتهم المعيشية في مستوى اقل من متطلبات الحياة البسيطة للبقاء على قيد الحياة. مع قدوم شهر رمضان 1445 هـ تزداد متطلبات الأسرة ومعه تزداد الهموم والمعاناة والعجز بسبب ارتفاع الاسعار بشدة وغياب الرقابة على الاسعار وعلى جودة السلع وبالتالي فإن حاجات شهر رمضان تشكل عبئاً اضافي على الناس في ظروف الحرب والازمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية يترافق حلول شهر رمضان هذا العام مع تزايد حدة الازمات السابقة وحلول ازمات جديدة عاصفة واهمها المواجهات في البحر الاحمر واثارها المدمرة على الاقتصاد والناس مما ادى الى تصاعد مؤشرات الفقر والبطالة والحرمان وغياب طقوس رمضان المعتادة واختفاء اغلب مظاهر الاحتفاء والتجهيزات المعتادة لاستقبال هذا الشهر وعيد الفطر المبارك عند اغلب الناس ان معاناة الناس قاسية بسبب الازمة

من نحن؟



الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقديم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وأشهر التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملاحظات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الاستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

نبذة عن التأسيس:



تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملحسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصادياً لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام



الرسالة:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد



الرؤية:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي



القيم:



قواعد النشر في مجلة الرابطة الاقتصادية:

- 1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
 - 2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر او تتعرض للايدان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
 - 3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
 - 4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
 - مقالات اقتصادية
 - تطورات اقتصادية حديثة.
 - الاقتصاد والناس.
 - 5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمة.
 - 6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
 - 7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير



تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

السعر (ريال يمني)	الحجم	مكان الاعلان الحجم السعر (ريال يمني) أولاً: عرض سعر شهري
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
65000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
55000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
45000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
65000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
60000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
50000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
40000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
60000	صفحة كاملة	الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان

حليب مركز

طعم غني وكريمي



عدن-الشيخ عثمان-السيلة
02 - 383350

مستترناها..

وللسفر جهزناها



قصر السلطان الكشيري - صنعاء

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شَاهِين
SHAHEEN



الطاقة المتجددة



Honeywell الأنظمة الأمنية



سلام ومصاعد
كهربائية

مولدات كهربائية



الاسقف المستعارة



شخصية تكنوقراط



المهندس مازن محمود أمان مستشار العضو المنتدب لمجموعة هائل سعيد أنعم

اجرى اللقاء: د. حسين الملعسي - رئيس التحرير

الاقتصاد والقطاع الخاص وارجو ان تسمح لي اخي مازن ان اتقدم بشكري وتقديري على اتاحة هذه الفرصة المفيدة للقراء والمتابعين الكرام لوضع القطاع الخاص ودوره في التنمية وكذا دوره المتوقع في الخروج من الازمة الاقتصادية والانسانية الراهنة.

اطلاع ومعرفة بكل تفاصيل نشاط القطاع الخاص وعلاقته بالحكومة حيث شغل عدد من المناصب والمسؤوليات في شركات الاعمال الخاصة واشترك في عدد من النقاشات مع الحكومة ممثلا للقطاع الخاص ، سوف يركز الحوار على قضايا الساعة المرتبطة بشؤون

أعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف المهندس مازن محمود امان مستشار العضو المنتدب لمجموعة هائل سعيد أنعم وعضو فريق الاصلاحات الاقتصادية التابع للقطاع الخاص ومنتدى رواد التنمية في اليمن والذي يمتلك كفاءة وسعة

سيرة ذاتية

المجلة: بادى ذي بدء نرجو شاكرين التفضل بإعطاء القراء الكرام نبذة مختصرة عن سيرتكم الشخصية والمهنية.

المهندس مازن:

أود أولاً تقديم شكري وإمتناني لإستضافتي في مجلتكم الموقرة والتي أصبحت خلال فترة وجيزة منذ تأسيسها تحقيق نجاح منقطع النظير و ينتظرها شهريا قراءها لما تميزت به من مواضيع و قضايا إقتصادية و تنوعية تحاكي الواقع الحاضر في اليمن،

الحمد لله أنا متزوج و أب لبنات و إثنين أولاد و كذلك جد لخمسة أحفاد، أفتخر أن مسقط رأسي هي مدينة عدن الحبيبة التي هاجرت منها مع والدي رحمة الله عليه في عام 1967 قبيل الإستقلال بأشهر قليلة.

أستقرنا في دولة الكويت التي لها الفضل بعد الله أن أكملت مراحل تعليمي الأساسي في بيئة أقل ما يقال عنها في تلك المرحلة الزمنية أنها كانت منارة للعلم و الثقافة،

تحصلت على شهادة البكالوريوس في هندسة و علوم الحاسوب من جامعة ولاية كاليفورنيا (لونج بيتش) عام 1983 في الولايات المتحدة الأمريكية.

عملت في بيت التمويل الكويتي أكبر مصرف إسلامي في حينه كرئيس فريق تطوير الأنظمة البنكية الإلكترونية حتى عدت مرة أخرى الى الوطن عام 1990 بعد الغزو العراقي للكويت،

إلتحقت بمجموعة هائل سعيد أنعم كبرنى المجموعات الصناعية و التجارية في اليمن و توليت عدة مناصب في هذا الصرح الإقتصادي خلال أكثر من 30 عاماً.

المجلة: ماهي أهم اثار

الحرب على القطاع الخاص في عموم البلد؟

المهندس مازن:

حقيقة منذ العام ٢٠١٤ تعرض الاقتصاد اليمني ككل لسلسلة من التطورات الاقتصادية الضارة التي ادت الى حالة من الركود الاقتصادي المستمر وقد نال القطاع الخاص في اليمن النصيب الأوفر من تداعيات الحرب التي استنزفت آخر طاقاته رغم صموده لأعوام حيث ادى انهيار المؤسسات الرسمية وعجزها عن اداء وظائفها الى خلق بيئة أعمال هشة

دفعت الكثير من رجال الاعمال والمستثمرين لنقل اموالهم خارج البلد وعلى الرغم من ضعف التمويل المتاح للمنشآت الصناعية والتجارية ونقص الاستثمار في البنية التحتية ومحدودية التكامل التجاري ظل القطاع الخاص خلال الفترة الماضية يمارس دورا محوريا في تسهيل حركة المواد الغذائية والسلع الأساسية ووصولها للمستهدفين وتمكين المنظمات الدولية من الحصول على الخدمات اللوجستية كالتخزين والنقل والتوزيع وهو ما اسهم في الحفاظ على وجود فئة من اليمنيين تمتلك مداخيل شهرية لقد انعكست اثار الحرب وتداعياتها على القطاع الخاص بشكل مباشر ودفعت بالعديد من الشركات التجارية والصناعية للإغلاق بسبب الركود المالي وتدمير اصول الشركات حيث ادى انقطاع الخدمات الرئيسية لتناقص قواعد العملاء وبرز رأسمال نفعي جديد على

حساب تراجع المشروعات الاستثمارية ذات الأثر التنموي والاجتماعي الملموس منذ عقود. وللأسف فقد شجعت البيئة الاقتصادية المتدهورة و غياب دور الدولة في حماية الصناعة الوطنية على دخول منتجات خارجية من خلال سياسة الإغراق ارهقت الصناعات الوطنية وهددت عشرات الالاف من العاملين في القطاع الصناعي بالتسريح من اعمالهم وتقدر بعض الجهات حاليا تسريح القطاع الخاص لقرابة ٥٥% من العمالة وتقليص لساعات العمل وتخفيض في اجور العاملين وكلها مؤشرات تعكس مدى الوضع الكارثي الذي وصل اليه القطاع الخاص بسبب الحرب بين طرفي الصراع في اليمن

المجلة: بصفتمكم عضو

نشط و فعال في ” القطاع الخاص اليمني ” ماهو دوره و إسهامته خلال سنوات الصراع الماضية وحتى الآن؟

من المهم أولاً أن نحدد

من هو القطاع الخاص اليمني، فهو أكبر قطاع وطني يخلق فرص عمل و يوظف اليوم ملايين من اليمنيين، ، القطاع الخاص ليس فقط الشركات الصناعية و التجارية بمختلف مستوياتها و إنما ايضا أصحاب الحرف المهنية و الفنية بإختلاف تخصصاتهم، ، و مازال القطاع الخاص الوطني اليوم بالرغم من الأوضاع العصيبة التي نمر بها الشريحة الوحيدة التي تعمل في كافة انحاء اليمن متجاوزة الأسلاك الشائكة. ولذا يؤمن القطاع الخاص بضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد وخلق فرص عمل و مسار



تمثل خطوة مهمة لبناء الثقة لتحقيق السلام المستدام في اليمن، وتتضمن وقف القرارات والقوانين والإجراءات التي تفاقم من الانقسام الاقتصادي الحاصل في البلد، وكذلك الممارسات التي تمثل تدخلا في شئون القطاع الخاص ومنظّماته وإزالة كافة القيود أمام تدفق السلع بين المحافظات وإلغاء الجبايات والرسوم غير القانونية، وتحييد القطاع الخاص وعدم النزح به في أتون الصراع. وقد انطلقت من حرص القطاع الخاص المستمر في النأي بنفسه عن الصراع الحاصل في البلد، واستمراره في تقديم السلع والخدمات للمواطنين في كافة المناطق وفي ظل الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي تشهدها اليمن، لنؤكد للجميع ان القطاع الخاص يعاني من حالة الانقسام الاقتصادي والعديد من القرارات والإجراءات التي ضاعفت من مستوى التحديات أمام رأس المال الوطني ولعل من اهم النجاحات التي تحققت باعتقادي رغم كل الصعوبات استمرار العديد من شركات القطاع

الاقتصادية، مثل تسيير طلبات خطابات الاعتماد لاستيراد السلع الأساسية وإعداد خطة عمل لدعم الصادرات المحلية وهذه الانجازات تساهم بدون شك في تحسين الاقتصاد اليمني ومعيشة المواطنين وتعزز الجهود المبذولة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في اليمن.

■ **يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية.** ماهي رؤية القطاع الخاص في هذا الصدد، وماهي النجاحات المحققة؟

■ **تشير الرؤية العامة للقطاع الخاص إلى أهمية إصلاح بيئة الأعمال والاستثمار لتحقيق التعافي.** في يوليو من العام الماضي قدم القطاع الخاص اليمني من خلال فريق الإصلاحات الاقتصادية وكذا منتدى رواد التنمية رؤيته الخاصة من أجل مسار اقتصادي يحقق السلام المستدام في اليمن من خلال لقاء موسع مع ممثلي المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية في اليمن وقد دعينا من خلالها إلى هدنة اقتصادية عاجلة وشاملة

اقتصادي يحقق السلام المستدام في اليمن والعمل على تمكينه من المساهمة بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الاستراتيجيات لتعزيز الإصلاحات وتحفيز فرص النمو الاقتصادي في اليمن للخروج برؤية اقتصادية موحدة وشاملة تستوعب مختلف الاطراف وتعمل مع كل الشركاء الدوليين لخلق مناخات محفزة بما يضمن تحقيق شراكات فاعلة بين مجتمع الأعمال، وخبراء الاقتصاد، والمجتمع المدني، وبما يتوافق كذلك مع خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة في اليمن، والتي تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمن العدالة الاجتماعية للجميع أما عن إسهامات القطاع الخاص فيمكن القول أنه وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي نواجهها بسبب الانقسامات الحاصلة في اليمن والتي القت بظلالها على كل المستويات إلا أننا عملنا، من خلال فريق الإصلاحات الاقتصادية ومنتدى رواد التنمية، على تقديم النصح والمشورة لإعادة بناء المؤسسات وتعزيز حوكمتها وشفافيتها وقدمنا رؤى اقتصادية لتسريع عملية التنفيذ مع شركاءنا الدوليين من ذلك العمل على توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتحقيق التحسن في بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية كون هذه الاخيرة متوقفة عن التصدير خلال العامين الاخيرين وهناك جهود أخرى لا تزال مستمرة لمعالجة التحديات

البنية التحتية، ونقص التمويل، والتي تحتاج إلى معالجة لتحقيق شراكة فعالة مع الحكومة.

الحوار بين القطاع الخاص والسلطات يمكن أن يساهم في تحديد الإصلاحات الضرورية وتعزيز بيئة الأعمال لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛ لذا، يُمكن القول إن هناك إرادة من القطاع الخاص للمشاركة في حوارات الشراكة، ولكن نجاح هذه الشراكات يعتمد أولاً بالدرجة الأولى على تحديث قناعة ومنهجية الدولة في وظيفتها الحقيقية وكذا تحسين الظروف التشغيلية والتنظيمية وتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص ليتمكن من القيام بدوره في التنمية بدلاً من منافسته

■ من وجهة نظر القطاع الخاص ماهي اهم مجالات الشراكة مع القطاع العام التي تحقق النفع للبلاد؟

■ تُعد الشراكة مع القطاع العام ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، وهناك مجالات عديدة لهذه الشراكة التي يمكن أن تحقق النفع للبلاد منها إعادة الإعمار وتطوير وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، الجسور، والمرافق العامة الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام إضافة الى دعم الابتكار وتطوير التكنولوجيا لتحسين الخدمات والمنتجات و تحسين تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم و توفير التمويل وتحسين القدرة الإدارية للقطاع العام وفي مجال الزراعة

التي أثبتت فشلها منذ عقود و تجاوزتها معظم دول العالم ناهيك عن الصراعات بين المكونات السياسية والأوضاع الاقتصادية المتردية خصوصاً في ظل وقف الصادرات النفطية، ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في اليمن إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة

■ ما مدى استعداد القطاع الخاص للانخراط في حوار شراكة مع السلطات لتجاوز الأزمات الاقتصادية والإنسانية الراهنة؟

■ بالتأكيد أن القطاع الخاص في اليمن على أتم الاستعداد للانخراط في حوار جاد نحو شراكة مع السلطات إذا ما توفرت المصداقية في العمل كشركاء لتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ضوء الأزمات الاقتصادية والإنسانية الراهنة التي يتوجب على الجميع استشعار خطورتها وتقديم التنازلات من أجل المصلحة الوطنية حيث تشير التقارير إلى أن القطاع الخاص اليمني و بشهادة كافة المنظمات الدولية قد أظهر مرونة و صلابه في العمل رغم كل الصعوبات، ويُعتبر عاملاً رئيسياً في جعل الأزمة الإنسانية أقل تدهوراً في اليمن

فهو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع، حيث يُتوقع أن يساهم في خلق فرص العمل وإعادة بناء البنية التحتية، ومع ذلك، هناك تحديات مستمرة تواجه القطاع الخاص، بما في ذلك البيروقراطية، ضعف

الخاص الوطنية في العمل وتقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية، مما يساهم في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية ويدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي غير أننا ننظر إلى إنهاء النزاع وإعادة توحيد المؤسسات الحكومية كخطوات أساسية لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي، وتتوقف الكثير من النجاحات على مدى جدية المؤسسات الرسمية في دعم القطاع الخاص كخطوة نحو بناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الاستثمارات في مختلف مناطق اليمن

■ كيف تنظرون لتفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وما مصير مشروع قانون الشراكة الذي تم إعداده عام ٢٠١٤؟

■ المهندس مازن: تعتبر الشراكة بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار، وهذا ما نشده في كل برامجنا خاصة في مرحلة ما بعد النزاع إذ أن هذه الشراكات تساهم في إعادة بناء البنية التحتية، وتوفير فرص العمل للكثير من الأيدي العاملة، وتحسين الخدمات العامة، أما بالنسبة لمشروع قانون الشراكة الذي تم إعداده عام ٢٠١٤ والذي لم يرى النور في حينه، يبدو أن هناك الكثير من التحديات تواجه التوافق عليه بين القطاعين العام والخاص و من ثم تنفيذه بسبب إصرار القطاع الحكومي على تمسكه بمفاهيم قديمه في إدارة الملفات الاقتصادية و الخدمية

معافاة الاقتصاد؟

■ يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً حيوياً في عملية إعادة الاعمار ومعافاة الاقتصاد في المرحلة القادمة وذلك من خلال المشاركة في إعادة بناء البنية التحتية كمحطات الكهرباء و تحلية المياه و الموانئ و المناطق الصناعية و الإقتصادية الخاصة وكذا المساهمة في مشاريع إعادة بناء الطرق، المدارس، المستشفيات، والمرافق العامة وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء وتوسيع الأعمال التجارية، كما يمكن للقطاع الخاص توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي بالإضافة الى امكانية الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الطاقة، والتكنولوجيا، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط اما عن إمكانيات القطاع الخاص فيتسم هيكل القطاع الخاص بالمرونة والصمود

الاقتصادي والتنمية وتكمن أهمية مذكرة التفاهم المشترك في كونها منطلق لتحديد الشروط والأسس للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وتسهيل الحوار والتفاهم بين الجانبين لتحقيق أهداف التنمية المشتركة اضافة الى تعزيز دور القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية الاقتصادية. وبالنظر إلى طبيعة المرحلة الراهنة، يمكن للمذكرة أن تشكل أساساً للعمل المشترك في المستقبل، خاصة إذا تم تحديثها لتعكس الظروف الراهنة وتلبية الاحتياجات الجديدة. كما إنه من المهم أن تكون هناك إرادة سياسية وتعاون من كلا الجانبين لتحقيق الأهداف المنشودة وضمان تنفيذ المذكرة بشكل فعال

■ ما هو الدور الذي يمكن ان يقوم به القطاع الخاص في عملية إعادة الاعمار في المرحلة القادمة وماهي إمكانياته التي تساعد في

والأمن الغذائي يمكن كذلك تطوير الزراعة وتحسين الأمن الغذائي وتعتبر هذه المجالات حيوية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز الاستقرار في اليمن، ومن خلال الشراكة الفعالة بين القطاعين، العام والخاص يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو تجاوز الأزمات الاقتصادية والإنسانية الراهنة في اليمن.

■ تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص في واشنطن في ١٨ نوفمبر ٢٠١٤ ما أهمية المذكرة وهل تصلح للعمل المشترك مستقبلاً؟

■ مذكرة التفاهم التي وقعت بين الحكومة اليمنية والقطاع الخاص في ٢٠١٤ تُعد خطوة مهمة في حينه نحو تعزيز الشراكة بين الطرفين، وتهدف إلى بدء العمل على آليات حوار لإشراك القطاع الخاص في النمو



وامكاناته الابتكارية والاستثمارية لدفع عجلة التعافي بعد الصراع. وتعتبر مساهمات القطاع حاسمة لإعادة بناء البنية التحتية للدولة، وتنشيط الصناعات الرئيسية، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وهي أمور ضرورية للتنمية المستدامة والازدهار على المدى الطويل

إن تمكين القطاع الخاص من خلال سياسات داعمة، والحصول على التمويل، وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية، من شأنه أن يطلق العنان لإمكاناته الكاملة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية. ومن خلال المشاركة النشطة في جهود إعادة الإعمار، يمكن للقطاع الخاص المساعدة في تحديث الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية والمساهمة في بناء أساس اقتصادي مرن لليمن

المجلة: في نهاية هذا

اللقاء الهام اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام

عبر المجلة و باسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص الصديق العزيز المهندس مازن امان على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على عدد من قضايا الساعة في مجال نشاط القطاع الخاص متمنيا له التوفيق في حياته وعملة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الصحية والتعليمية والمشاركة في إعادة الإعمار حيث يمكن للقطاع الخاص المساهمة بشكل كبير في إعادة الإعمار وتنشيط الاقتصاد من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات و يجب على الدولة تسهيل إجراءات الاستثمار وتعديل التشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية والوطنية، وخلق برامج تشجيعية للمغتربين اليمنيين لاستثمار تحويلاتهم في المجالات الاقتصادية التنموية كما يمتلك القطاع الخاص الخبرات اللازمة للمساهمة في تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، الاتصالات، والنقل، والتي تعد ضرورية لتحسين نوعية الحياة ودعم الاستقرار ولا بد أن يكون هناك تعاون وثيق بين القطاع الخاص والحكومة لتحديد الإصلاحات الضرورية وتعزيز بيئة الأعمال لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

من خلال هذه الخطوات، يمكن للقطاع الخاص اليمني أن يساهم بشكل فعال في تجاوز الأزمة الراهنة ويكون له دور واضح في دعم مسار التنمية والتعافي في اليمن

المجلة: في نهاية اللقاء هل

لكم من رسالة تودون توجيهها عبر مجلة الرابطة الاقتصادية

الرسالة التي أود توجيهها من خلال مجلتكم الموقرة هو ضرورة إعطاء القطاع الخاص الوطني الفرصة والدعم اللازم لتولي دفة القيادة والقيام بدور محوري في إعادة الإعمار والتنشيط الاقتصادي في اليمن، والاستفادة من مرونته

حيث أظهر القطاع الخاص اليمني خلال سنوات الحرب السابقة مرونة في العمل رغم كل التحديات وهذا يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تحقيق التعافي بالإضافة الى القدرة على جذب الاستثمار: يمكن للقطاع الخاص جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، كما يمكن للقطاع الخاص تقديم خدمات في مجالات مثل الصحة والتعليم، مما يساعد في تحسين نوعية الحياة و لتحقيق هذه الأدوار بفعالية، يجب على القطاع الخاص اليمني التغلب على تحديات مثل البيروقراطية، نقص التمويل، وضعف البنية التحتية، كما يجب أن يكون هناك تعاون وثيق مع الحكومة والمجتمع الدولي لضمان بيئة مواتية للأعمال والاستثمار

كيف يمكن تجاوز الازمة الاقتصادية والإنسانية الراهنة من وجهة نظر القطاع الخاص وإمكانية ان يلعب القطاع الخاص دورا محددًا في ذلك؟

من وجهة نظر القطاع الخاص، هناك عدة خطوات يمكن اتخاذها لتجاوز الأزمة الاقتصادية والإنسانية الراهنة في اليمن ولعب دور محدد في هذا السياق وفي مقدمة ذلك توحيد الجهود حيث يجب على القطاع الخاص توحيد صفوفه لدعم الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار، والعمل كمببر للتعاون الفعال مع الحكومة والجهات المانحة بالإضافة. الى ضرورة تحديد القطاعات الأساسية التي يمكن للقطاع الخاص أن يكون فيها شريكاً فعالاً، مثل الطاقة، البنية التحتية، والخدمات

تحليل

أسعار الصرف لشهر مارس 2024

إعداد:

د. نهال علي عكبور
أ. نصر السناني

تقرير أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لشهر مارس 2024م:



أولاً: تحليل حركة أسعار الصرف لشهر مارس 2024:

من خلال الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار الصرف للعملات الأجنبية مقابل الريال اليمني لم نلتمس الانخفاض منذ بداية العام ومستمر بالارتفاع على الرغم من عودت المزادات مجدداً فقد بلغ متوسط سعر الصرف للريال اليمني مقابل الدولار بحوالي 1670 ريال يمني / الدولار، فقد انخفض بنسبه بسيطه لا تتجاوز ال 3% في الثلث الأول من الشهر وعاود الارتفاع في الثلث الثاني من الشهر مجدداً بحوالي 3%، وارتفاع بشكل طفيف لا يتجاوز 0.11% عما هو عليه سابقاً

كما وارتفع سعر صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي بمتوسط شهري بلغ 436 ريال. فقد شهد الثلث الأول من الشهر انخفاضاً طفيفاً لا يتجاوز ال 3% وعاود بالارتفاع مجدداً الى حوالي 2% واستمر الارتفاع لآخر الشهر

لشهر مارس 2024م:

لوحظ وجود مزادين في شهر مارس في تاريخ 6 مارس ب 40 مليون دولار ، بلغ سعر الارساء فيه 1622 ريال يمني مقابل الدولار ، بنسبه تغطيه بلغت 41% ، وفي 26 مارس ، بلغت قيمه المزاد 50 مليون دولار بسعر الارساء 1643 ريال يمني مقابل الدولار بنسبه تغطيه بلغت 60% ، وكانت العطاءات المقبولة 78 مليار ريال يمني مقابل الدولار

بحوالي 0.7%

ثانياً: حجم الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء لشهر مارس 2024م:

يستمر تفاقم الفجوة بين المحافظتين متجاوزته ال 200% كما هو سابقاً فكانت ادناها في تاريخ 6 مارس بحوالي 206% ، واعلاها 214% في أواخر الشهر.

ثالثاً: المزادات المعلنة

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر مارس لعام 2024م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(2024\4)	06 مارس	1655	1622	1622	40,000,000	16,591,000	26,910,602,000	41%	100%
(2024\5)	26 مارس	1659	1643	1643	50,000,000	30,980,000	50,900,140,000	60%	100%



جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مارس لعام 2024م

أسعار السوق - محافظة صنعاء

أسعار السوق - محافظة عدن

الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		البيانات
البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	
535	530	140.2	139.5	1674	1662	440	438	01 مارس
535	530	140.2	139.5	1674	1666	440	439	02 مارس
536	534	140	139.5	1674	1662	440	438	03 مارس
536	534	140	139.5	1651	1639	434	432	04 مارس
536	534	140	139.5	1657	1648	435.5	434.5	05 مارس
536	534	140	139.5	1649	1641	433.5	432.5	06 مارس
536	534	140	139.5	1651	1639	434	432	07 مارس
536	534	140	139.5	1651	1643	434	433	08 مارس
533	531	140	139.5	1631	1623	429	427	09 مارس
527	525	140	139.6	1628	1615	428	425	10 مارس
533	530	140	139.7	1639	1628	431	429	11 مارس
533	530	140	139.7	1647	1639	433	432	12 مارس
533	530	140	139.7	1657	1648	435.5	434.5	13 مارس
533	530	140	139.7	1663	1652	437	434.5	14 مارس
532	529	140.25	139.8	1666	1658	438	437	15 مارس
532	529	140.25	139.8	1666	1658	438	437	16 مارس
532	529	140	139.8	1662	1654	437	436	17 مارس
532	529	140	139.8	1670	1662	438	439	18 مارس
532	529	140	139.8	1672	1661	440	438.5	19 مارس
532	529	140	139.8	1670	1662	439	438	20 مارس
532.5	529.5	140.2	139.8	1668	1658	439	437.5	21 مارس
532.5	529.5	140.2	139.8	1656	1648	436	435	22 مارس
532.5	529.5	140.2	139.8	1657	1646	435.5	434.5	23 مارس
533	529	140.2	139	1660	1648	437	435	24 مارس
533	528	140.2	139.2	1660	1650	437	435.5	25 مارس
533	528	140.2	139.2	1662	1652	437	436	26 مارس
533	529	140.2	139.2	1660	1650	437	435.5	27 مارس
533	529	140.2	139.2	1670	1660	439	438	28 مارس
532	529	140.2	139.8	1670	1663	439	438.4	29 مارس
532	529	140.2	139.8	1670	1663	439	438.4	30 مارس
532	529	140.2	139.8	1670	1663	439	438.4	31 مارس

المصدر: [twitter.com / Boqash](https://twitter.com/Boqash)

تطورات اقتصادية



55.01

البنك المركزي اليمني يدشن فعاليات أسبوع المال العالمي بعدن



■ عدن - خاص موقع مؤسسة الرابطة الاقتصادية

دشن البنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن، اليوم الإثنين، فعاليات أسبوع المال العالمي تحت شعار (أمن أموالك .. أمن مستقبلك) بحضور محافظ البنك أحمد المعبقي، وعدد من الوزراء والمسؤولين، ومدراء البنوك التجارية ورجال الأعمال

وأوضح محافظ البنك المركزي أحمد المعبقي، أن الهدف من هذه الفعالية هو غرس إدارة المال لدى المجتمع وخاصة الأطفال والشباب، ودعم تمكين الشمول المالي لجميع فئات المجتمع وتوعيتهم بأهمية ادخار المال وحمايته ومن المقرر أن تعمل البنوك

لكل من الأطفال والشباب ويشترك في فعاليات أسبوع المال العالمي كافة البنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر الإسلامي والشركات الاستثمارية، والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي.

في الأسبوع العالمي على إقامة ورش العمل ونشر الوعي بين فئات المجتمع لترسيخ الثقافة المالية، ونشر المعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وتحسين مفهوم التمكين والإنفاق



كلمة محافظ البنك المركزي الاستاذ أحمد غالب المعبقي في أسبوع المال العالمي



بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين
والأخوة والأخوات
الحاضرون جميعاً ،
السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته
وشهر مبارك عليكم جميعاً
سائلين المولى ان يعيده على
شعبنا وامتنا بالخير والامن والسلام
والازدهار

بداية يسعدني الترحيب بكم
جميعاً كل باسمه وصفته في حفل
تدشين أسبوع المال العالمي في
بلادنا وهو الحدث الثالث الذي
ينظمه البنك المركزي على
مستوى اليمن والثاني في العاصمة
عدن حيث كان لنا لقاء في العام
الماضي في هذه القاعة وفي نفس
التوقيت وللمرة الاولى منذ نقل
البنك المركزي

الأخوة والأخوات

أسبوع المال العالمي هو حدث
عالمي تنظمه المنظمة الدولية
لمالية الأطفال والشباب & (CYFI)
كل عام منذ ان تأسست كمنظمة
غير ربحية، في يونيو 2012
ويتم تنسيق الاسبوع على الصعيد
العالمي برعاية من منظمة التعاون
الاقتصادي والتنمية OECD ابتداء
من العام 2020 وبعقد هذا العام
خلال الفترة من 18 الى 24 مارس
تحت شعار احمي أموالك
ويمثل انعقاد هذا الأسبوع
التثقيفي فرصة للدول لتعرض

ما تقوم به من جهود وتستعرض
ماتنفذه من خطط وبرامج في
مجالات التثقيف المالي للأطفال
والشباب بصورة خاصة وللمجتمعات
بصوره عامه

ووفقاً لمصادر المنظمة
واحصائياتها فقد تم الوصول حتى
العام 2023

الى اكثر من 60 مليون
طفل وشباب على المستوى الدولي
بصورة مباشرة و120 مليون
بصورة غير مباشرة عبر أكثر من
40 الف جهة شاركت في حملة
التوعية على مستوى العالم وتزداد
الجهات المشاركة كل عام وتتنوع
أساليب العرض واليات الوصول
والاتصال والتوعية .ويسعدنا ان
تشارك بلادنا وبنفس التوقيت مع
معظم دول العالم في مختلف
القارات بالاحتفاء بهذه المناسبة
التي انتظمت فعاليتها منذ تاريخ
تدشينها في عام 2012.

الأخوات والاخوة

الحاضرون جميعاً

لأشك ان الاهتمام بالثقافة
المالية والمصرفية امر هام
وحيوي لنتمكن من تنمية وادارة
مواردنا الذاتية على مستوى
حياتنا اليومية كافراد وهيئات
ونتعلم ثقافته اوسع وحرص اكبر
لادارة موارد البلد وتعظيم العائد
منها وصيانتها من الهدر والعبث
والاستخدام غير الرشيد ولذلك
تحرص الامة على تنشئة اجيالها
منذ المراحل الاولى للتعليم على
هذه الثقافة وذلك السلوك وتنمي
فيهم ملكات الحرص على المال
وتشجعهم على فضيلة الادخار وهنا
اجدها فرصة لأكرر الدعوه للأخوة
القائمين على المؤسسات التعليمية
والاعلامية ومنابر الإرشاد والتوجيه
بالاهتمام بهذه المبادئ وتضمينها
في مناهج التعليم منذ المراحل
الاولى وجعلها مادة حيه ومتكرره

في كل برامج الاعلام والثقافة والتوعيه والإرشاد ليس لان العالم يهتم بها ويحتفي بفعاليتها خلال هذا الأسبوع بل باعتبارها ضروره حياتيه وفضيله دينيه وواجب وطني

ففي ديننا، كسب المال بالوسائل المشروعه وتنميته وانفاقه برشد قيمه دينيه واخلاقيه قبل ان تكون قيمه اقتصاديه وضرورة حياتيه "قال الحكيم الخبير (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا)

وقال عز من قائل (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)

الاخوه والاخوات

الحاضرون جميعا:

كما أسلفنا ان اسبوع المال العالمي يهدف إلى رفع مستوى الوعي وتعزيز الثقافة المالية والمصرفية، لدى أوسع شرائح المجتمع. خاصة جيل الأطفال والشباب، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية السليمة في حياتهم

وفي سبيل اشاعة هذه الثقافه وتجدير هذه المفاهيم فقد اعدت البنوك برنامجاً حافلاً ومتنوعاً للتعريف والتثقيف ومعرضاً لاستقبال الزائرين من الاطفال والشباب والمهتمين:

وفي هذا الإطار يمثل رفع مستوى الوعي المالي و المصرفي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي الى تحقيقها وصولاً إلى تحقيق الشمول المالي في بلادنا (Financial Inclusion) ووصول الخدمات المالية

والمصرفية الى كافة فئات المجتمع اليمني، ومنهم فئتي الشباب والاطفال جيل المستقبل الواعد.

حيث يجب ان تتكامل الجهود للمؤسسات الماليه والمؤسسات التعليميه والمؤسسات الاعلاميه ومنابر التثقيف والتوجيه لإعداد الجيل وتأهيله للتعامل مستقبلاً مع المال ومؤسساته بوعي ومهاره.

وللمساعدة في تحقيق ذلك قام البنك المركزي اليمني خلال الفترة الماضية بتطوير وإصدار الاطار التنظيمي والتشريعي اللازم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي سمح بتأسيس بنوك متخصصة في التمويل الأصغر متلقية للودائع برؤوس اموال بسيطه بهدف تعزيز الشمول المالي و الوصول الى شريحة واسعة من المجتمع من غير المشمولين في خدمات القطاع المصرفي والمحرومين من فرص الحصول على الخدمات المالية و المصرفية (تمويل ، إذخار ..الخ)

وبالفعل وكبداية ناجحة يوجد لدينا حالياً 10 مصارف عامله وأربعة بنوك تحت التأسيس متخصصة في التمويل الصغير والأصغر تعمل في مختلف المحافظات بعضها بداء بالتحول إلى بنوك إسلاميه شامله. بالإضافة الى ما سبق فقد تم تطوير وتحديث القواعد التنظيمية لتقديم خدمات النقود الالكترونية عبر الهاتف المحمول المعروف ب(محافظ إلكترونية) وايضاً تم إصدار التشريعات المنظمة لمزودي ومشغلي أنظمة الدفع بدعم فني من البنك والصندوق الدوليين ووكالة التنمية الأمريكية.

ونعمل على جعل تلك القواعد

مواكبة للمتغيرات واحتياجات السوق المصرفي بما يمكن البنوك والمؤسسات المالية الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة في التقنيات المالية.

حيث تم السماح بموجبها للبنوك بإنشاء مؤسسات مالية لتقديم خدمات الدفع والمحافظ الإلكترونية مستهدفين مستخدمي الهاتف المحمول الذين لا يمتلكون حسابات في البنوك وهم يمثلون شريحة واسعة وكبيره.

كما تم تدشين العمل بالمرحلة الاولى من المقسم الوطني National Switch والذي سيربط البنوك ببعضها ويسهل على المواطنين استخدام مختلف التطبيقات ضمن هذه الشبكه خاصة الصرافات الاليه ونقاط البيع والمحافظ الإلكترونية كما ان هذه الخطوه تمثل نقله كبيره في نجاح عملية رقمنة المرتبات و صرفها عبر البنوك.

الأخوات والأخوة

الحاضرون جميعا:

هناك امكانيات كبيره لتعزيز عملية الشمول المالي في بلادنا بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويسهل تعاملات المواطنين من مختلف الشرائح على الرغم من وجود مجموعة من التحديات تعيق او تبطئ تحقيق تلك الأهداف منها ما هو مرتبط بالجانب التشريعي و التنظيمي نتيجة لظروف الحرب التي نعيشها وانقسام المؤسسات وهشاشتها و منه ما هو مرتبط بضعف البنيه التحتية لعمل القطاع المصرفي من حيث الاطر المؤسسية ومستوى الدخل وارتفاع نسبة الأمية وصعوبة

الانتشار المصرفي والكلفة المرتبطة بالخدمات المصرفية ... الخ ، ومع ذلك فهناك إمكانيه للتغلب على بعض هذه التحديات اذا ما تكاثفت الجهود لتذليلها وذلك من خلال الشراكة الفاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني، وبقية الشركاء من أصحاب المصلحه فحتى تستمر الحياه علينا ان نحاول ونستمر بالمحاوله ونعمل بما يتوفر لنا من إمكانيات وما تسمح به الظروف من حركه . لاننا لانملك ترف الانتظار

الاخوة والاخوات الحاضرون جميعا

ونحن ندشن اسبوع المال العالمي لتعزيز الوعي والثقافه الماليه اوساط الاطفال والشباب نود التاكيد اننا كراشدين دولة ومجتمع حكومه ومؤسسات منظمات وافراد اكثر حاجه لهذا الوعي وهذه الثقافه للتعامل مع مواردنا ومقدراتنا واعادة توجيهها نحو اولوياتنا الملحه والضرورية وتعظيم العائد منها وخاصة في هذه الظروف الصعبه والاستثنائية غير المسبوقة

وحتى يتسق القول مع الفعل وحتى نكون قدوة للنشء والشباب وبدون تفاصيل يجب علينا كدولة ان نبدا في تعزيز جهود التحصيل لمواردنا و حمايتها ومحاوله اعاده استغلال ماتوقف جبرا منها ، وكذلك اعاده النظر في اولويات إنفاقنا، ووقف الاستخدام غير الرشيد للموارد الشحيحه وبالتحديد التحرك السريع لردم الثغوب السوداء التي باتت تلتهم كل موارد البلد

الاخوة والاخوات

ومع تقديرنا للجهود التي تبذل من قبل الوزارات المعنيه والحكومه لمعالجه الاختلالات الانا نود التأكيد ان الامر أكبر من قدره جهة بعينها بل أكبر من قدره الحكومه بمزدها ومن الضروري ان تنتظم جميع سلطات الدوله ومؤسساتها لتصحيح تلك الاختلالات وتحقيق تلك الأهداف. والحديث مع الشعب بشفافيه. حول الاختلالات والمعالجات المطلوبه وان كانت مؤلمة فالوضع استثنائي يحتاج إلى معالجات استثنائية والى مشاركة الجميع في تحمل أعباء الإصلاحات

نحن في البنك المركزي نعمل وفق خطط وبرامج مقره بناء على التقييم التي قامت به المنظمات الدوليه وبواسطة خبراء عالميون يطبقون افضل الممارسات في مجالات العمل المصرفي ومن الطبيعي ان تصطدم جهود البنك المركزي الهادفه إلى تنظيم بيئه العمل و إزالة الممارسات غير القانونيه الضاره بالاقتصاد الوطني والمتعارضه مع المعايير المصرفيه والمؤثره على علاقتنا بالقطاع المالي والمصرفي الإقليمي والدولي بارياب المصالح الذين اعتادوا العمل بدون ضوابط ومن المتوقع ايضا ان تكال التهم للبنك المركزي والقائمين عليه بسبب الاجراءات التصحيحية التي يقوم بها ويتضرر منها المضاربون والمهريون والذين يعملون خارخ اطار القانون لكن من غير المتوقع ان لا يلقي البنك المركزي المساندة الكامله من بعض مؤسسات الدوله وهيئاتها لتمكينه من ممارسة مهامه باستقلاليه ومهنيه وحياديه وفقاً لاحكام الدستور والقانون

لا نبالغ ان قلنا ان البنك المركزي في ظل الواقع الصعب التي تعيشه البلاد خاصة منذ الربع الأخير من عام 2022 هي المؤسسة الوحيدة التي تحفظ تماسك الدوله وتعزز فرص استمراريته ، ففي عام 2022 وفر البنك مايعادل 800 مليون دولار موارد حقيقه محليه وخارجيه لتغطية عجز الموارد في عام 2023 وفر مايعادل 1200 مليون دولار. ايضاً لتغطية عجز الموارد ايضاً من موارد حقيقه محليه وخارجيه. وهذه التغطيه كل عام تفوق فاتورة المرتبات وتزيد وربما تغطي المرتبات ونصف فاتورة الوقود ولم يلجاء البنك إلى اي تمويل تضخمي منذ بداية عام 2022.

في الختام: نكرر الترحيب بدولة الحاج رئيس مجلس الوزراء ونشكر له تكريمه بتدشين هذه الفعاليه

والشكر موصول لجميع الاخوه الحاضرين على حضورهم ومشاركتهم لنا هذا التدشين

كما انه من الواجب تقديم الشكر الجزيل للبنوك الراعية لهذا الحدث و البنوك التي تساهم في نجاح فعاليات هذا الاسبوع ، وشكر خاص للاخوه في اللجنه التحضيريه وكل المساهمين في الإعداد والتحضير وتنظيم الفعاليات المختلفه للاسبوع وتهيئه كل مايساعد على إنجاحها

أكرر الترحيب بكم ، املين ان نلتقى العام القادم ونحن في حال افضل ومستقبل اجمل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،



من طرف واحد.. الحوثيون يعلنون صك عملات معدنية جديدة من فئة المئة ريال



بطباعة اي نقود مهما كان نوعها وحجمها هذا وقد صرح د. حسين الملعسي رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية انه وحسب تواصله قبل قليل مع مصدر مسؤول في البنك المركزي افاد بالتالي:

وفقا لبيان مجلس ادارة البنك المركزي المعترف به دوليا يوم الخميس الماضي سيمنع التعامل مع ريال صنعاء المعدني على الاطلاق في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا

اعلنت جماعة الحوثي الغاء التعامل بالعملات المالية القديمة وقال البنك المركزي اليمني التابع للحوثيين في صنعاء انه تم اعتماد عملة مالية جديدة من فئة المئة ريال نوع العملات المعدنية المصكوكة و اشار البنك الى انه سيتم البدء بضخ هذه العملات الى الاسواق ابتداء من يوم الاحد. ويعد هذا اجراء غير قانوني من قبل بنك صنعاء لأنه غير مخول

البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

بيان صحفي

تابع البنك المركزي اليمني إعلان مليشيا الحوثي البرهابية المستولية على فرع البنك المركزي بصنعاء إعلانها صك عملة معدنية فئة مائة ريال وإعلان طرحها للتداول بدلاً من العملة القانونية فئة المائة ريال الورقية ، وان البنك المركزي اليمني إذ يرفض هذا الفعل التصعيدي الخطير وغير القانوني والذي لا يأخذ بنظر الاعتبار بأي شكل من الأشكال مصالح المواطنين ، فإن البنك المركزي يؤكد على ماسبق وأن حذر منه بشكل واضح بمنع كل الجهات والمؤسسات والأفراد من قبول أو تداول أي عملة مزورة صادرة من كيان غير قانوني بالمخالفة لكل القوانين والأعراف المالية والمصرفية وانه يحتفظ بحقه القانوني في إتخاذ الإجراءات القانونية الإحترازية لحماية الأصول المالية للمواطنين والمؤسسات المالية والمصرفية .

وتتحمل المليشيات تبعات هذا التصعيد اللامسؤول وما يترتب عليه من تعقيد وإرباك في تعاملات المواطنين والمؤسسات المالية والمصرفية داخلياً وخارجياً.

صادر عن
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي عدن

ريال صنعاء وريال عدن وجهاً لوجه

د. حسين الملغسي
رئيس التحرير



■ شكل قرار نقل مقر البنك المركزي غير المدروس من صنعاء الى عدن في سبتمبر 2016 تحت ضغط الاستيلاء غير المشروع على مقر البنك المركزي في صنعاء بداية الانقسام النقدي والذي ترافق مع طبع طبعة جديد للريال من المقر الجديد للبنك المركزي والذي تم رفض قبول التعامل به في مناطق سيطرة سلطات الامر الواقع في صنعاء هي بداية انطلاق الحرب الاقتصادية وحرب طبعات الريال بين عدن وصنعاء

قد تساعد على حل تلك الاشكالية الخطيرة ومنها:

١. السماح باستخدام الطبعة الجديدة المعمول بها في بنك عدن المركزي المعترف دولياً. لكن لا اعتقد الموافقة على هذا الخيار من طرف صنعاء في الوقت الراهن

٢. اعادة طبع الريال القديم لتعويض التالف منه وزيادة كتلة النقد وهذا اجراء غير قانوني من وجهة نظر بنك عدن وصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية. وقد يتم ذلك من خلال داعمي صنعاء الإقليميين او الشركات المتخصصة في طباعة النقود

تبرز مشكلة ريال صنعاء في عدم كفاية الطبعات النقدية الورقية المعمول بها وتهالكها وعدم كفاية كتلتها النقدية لتلبية مدفوعات الشركات والبنوك والسكان في معاملاتهم المختلفة وهذا ساعد بنك صنعاء غير المعترف به دولياً في السيطرة على الكتلة النقدية وبالتالي السيطرة على سعر الصرف باتباع سعر الصرف الثابت ووضوابط امنية ونقدية صارمة

ومع ذلك فان الوضع النقدي في صنعاء حالياً في ازمة حادة بسبب صغر حجم الكتلة النقدية وتهالكها واعتقد ان هناك بعض الخيارات التي

في المبادلات السلعية وبيع وشراء العملات
ومن وجهة نظرنا من الصعب عمليا حل مشاكل طبعات الريال في عدن وصنعاء بشكل منفرد ويمكن حل ازمة طبعات الريال في صنعاء وعدن من خلال:
التوصل الى تفاهمات اقتصادية وتشكيل فريق فني من بنكي عدن وصنعاء وياشرف من المؤسسات المالية الدولية
فقد تكون خيارات الحل اما:
- قبول صنعاء بريال عدن الى جانب ما تبقى من ريبالات صنعاء وبالتالي حل مشاكل ريبال صنعاء بأقل كلفة وبأسرع وقت
- او طبع ريبال جديد والغاء طبعات عدن وصنعاء من التداول ولكن هذا الخيار برغم وجاهته هناك صعوبة في تنفيذه بدون تفاهمات سياسية واقتصادية ضمن حل شامل مستدام للازمة الراهنة.

الصرف قد ادى الى انهيار سعر صرف ريال عدن وزيادة التضخم النقدي وزيادة الاسعار وضعف القيمة الحقيقية للريال.
وللخروج من ازمة ريال عدن يفضل السيطرة على الكتلة النقدية من طبعات عدن وصنعاء في إطار سيطرة البنك واعادتها الى خزائنه باتباع سياسات مالية ونقدية ذكية تناسب الوضع القائم مع اهمية اعادة النظر بقرار تعويم العملة وغيرها من السياسات المالية والنقدية
ان العمل بطبعتين للريال قد ادى الى مشاكل عدة للسكان كما ادى الى تفاوت القيمة التبادلية بينهما اعتمادا على الفرق في اسعار صرف الطبعتين مقابل العملات الأجنبية حيث تقل قيمة ريال عدن بحوالي 3 مرات عن ريال صنعاء اي ان القيمة الحقيقية لريال صنعاء 3 اضعاف ريال عدن

3. استخدام أنظمة دفع إلكتروني بديل للعملات الورقية (بطائق الدفع الإلكتروني، تطبيقات الموبايل، الانترنت المصرفي، المحافظ الإلكترونية...)
وهذه قد تواجه مصاعب بسبب انتشار الفقر والامية وتخلف الاتصالات ومحدودية انتشارها وكذا عدم وجود بنية تكنولوجية مواتية لذلك في الارياف والمدن
4. طبع عمله ورقية جديدة وهذا بديل قد يكون غير متاح حاليا لأسباب فنية وقانونية معقدة بسبب وضع البلاد عموما ولما يمكن ان يحدثه من اثار سلبية خطيرة
اما ريال عدن فهو جديد ولكن ضخامة كتلته النقدية تفوق حاجة التداول في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا
ان طبع عملة جديدة في عدن بحجم ضخم جدا وتحرير سعر





YKB

بنك اليمن والكويت

يُلهم المستقبل ... Inspiring the future

نفوق الجمبري - خسارة اقتصادية بعوامل طبيعية

د. ليبييا باحويرث
اقتصاديات الموارد

فان ظواهر النفوق هذه ستؤثر على عرض الجمبري، لكن بحسب التقارير عن ظاهرة نفوق الجمبري في اليمن فان الضرر البالغ والكبير وقع على نوع واحد فقط (الجمبري الأحمر) في مرحلة الأولى، لذا فان كميات النفوق الفعلية على الشواطئ اليمنية جميعها من صنف وحجم واحد، واتضح ان اهم الأسباب وفق ما تم التطرق له مسبقا ناتج عن انخفاض كمية الاوكسجين وارتفاع درجات الحرارة نتيجة للتغيرات المناخية وعوامل بيئية أخرى تعرض لها المحيط الهندي والبحر الأحمر لكن ماذا لو تكررت هذه الظاهرة مستقبلا فانه سيكون له تأثير اقتصادي كبير من خلال حجم الانتاجية والمخزون وتأثير بيئي كبير من خلال الكيفية في التخلص من الكميات النافقة، في حين يمكن الاستفادة منها لأغراض أخرى، على رغم ان ظرف نفوق الجمبري بيئي بحت الا انه يتطلب تظافر الجهود (وزارة الثروة السمكية والسلطة المحلية وهيئة المصايد السمكية)، حيث اصبح هناك ضرورة لدراسة هذه الظاهرة التي ستؤثر على حجم انتاج هذا المورد الحيوي، ولن يكتمل عمل الدراسات الا بتوفر مختبر بيولوجي — كيميائي خاص للبحث في الطرق التي يتوجب ان تكيفها الحياة البحرية مع تغير الظروف البيئية للبحار والمحيطات



يتراوح طوله من 4-5 سم، حيث بينت نتائج التحاليل بانها تعرضت لإجهاد نتيجة قلة الاوكسجين وللتغيرات في درجة الحرارة التي تعرض لها الجمبري اثناء هجرته التصاعدي من الأعماق باتجاه سطح الماء بحثا عن الغذاء، وبهذا زادت معدلات الوفيات للجمبري عند درجة الحموضة المنخفضة والحرارة المرتفعة وبالتدريج مع استمرارية هذا الظرف فان نسبة المخزون الطبيعي سينخفض بشكل عام، في حين هناك طلب عالمي كبير حيث تجاوزت مبيعاته 125 مليار دولار في عام 2023م، وبهذا



تقع اليمن على شريط ساحلي طويل وتطل على بحار ومحيطات مما مكنها من امتلاك ثروات طبيعية كبيرة، وبحسب الدراسات فان ما تحويه البحار والمحيطات من ثروات لازال الكثير منها غير مكتشف بعد، ومع هذا فان هناك اسماك اقتصادية وكميات تجارية ومنها الجمبري من النوع الأبيض *Penaeus in-dex* والجمبري الأحمر *Penaeus semisulcatus* وجمبري الأعماق *Jerryi Penaeus* حيث يتكاثر في عدة مواقع ويتم الاستفادة منها في مواسم محددة ذلك لأهميتها الاقتصادية الكبيرة حيث يشكل الجمبري موردا اقتصاديا بالإضافة الى القيمة الغذائية العالية، ويصنف من اجود المنتجات البحرية ويحظى بطلب محلي وعالمي كبير، ولكي يتكاثر الجمبري وبشكل طبيعي يحتاج بيئة بحرية دافئة لحد معين، الا ان وجود ظاهرة الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة سطح البحار والمحيطات بنسب كبيرة أدى بدوره الى تحمض وارتفاع الحرارة للسطح المائي بشكل خاص التي تحتاج الى ظروف معينة لتكاثرها ومن هنا عند التطرق الى ظاهرة نفوق الجمبري وكميات كبيرة في أماكن محددة من بلادنا ولمرات متتالية وعلى مسافات تجاوزت الكيلو متر لكل موقع، حيث اتضح انها من الجمبري الأحمر في مرحلة الأولى والذي



وقاص محمد نعمان
باحث اقتصادي

شمس جديدة تشرق على مدينتنا: مشروع الطاقة الشمسية بئر احمد

نبذة عن المشروع:

وقد تم تمويل مشروع الطاقة الشمسية من قبل دولة الامارات العربية المتحدة ، لإعادة الاعمار لمدينة عدن ، و الشركة المنفذة من الباطن هي شركة اولاد الصغير للطاقة و المقاولات

اهمية المشروع:

1- الاستدامة البيئية:

يسهم مشروع الطاقة الشمسية في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما يقلل من التأثيرات السلبية للتغير المناخي على البيئة. وتوفير مصدر طاقة نظيف ومستدام للأجيال القادمة

2- الامان والاعتماد على

الذات:

يوفر المشروع مصدرا موثوقا به للطاقة، مما يقلل من

تتمتع اليمن بثراء كبير من مصادر الطاقة المتجددة، خصوصا في مجال الشمس والرياح. وتقع اليمن في قلب الحزام الشمسي العالمي، فأنها تعد من اغنى دول العالم بالطاقة الشمسية. وخصصت اليمن مساحة مليون و500 متر مربع من الاراضي لتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية، وتستوعب قدرات تصل الى 120 ميغا وات، ويصل عدد النواح الشمسية المستخدمة في مشروع الطاقة الشمسية في بئر احمد الى نحو 211 الف لوح شمسي لانتاج 120 ميغا وات، وهو ما يوفر وقود الديزل والمازوت للتشغيل في وقت النهار، والحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون. وهذا المشروع قابل للتوسعة الى 600 ميغا وات في المستقبل.

الجدول رقم (1) يبين السطوح الشمسي في اليمن وبعض الدول المجاورة

البلد	سطوح افقي عالمي كيلو واط ساعة/م ² في اليوم للنظم الفوتوفولطية
اليمن	2250
السعودية	2130
البحرين	2160
الامارات	2120

المصدر : برنامج الامم المتحدة للبيئة / المكتب الاقليمي لغرب اسيا 2006م



لم تمنع وقع الحرب في اليمن من ان تحجب اشعة الشمس عن سماها، وابت ان تشرق اشعة الشمس حاملة في طياتها طاقة هائلة، تنير الدنيا وتدفعها، وفي خطوة هامة نحو مستقبل اكثر استدامة، وبرعاية وزير الكهرباء والطاقة المهندس مانع صالح بن يمين ومدير المؤسسة العامة للكهرباء الاستاد مجيب الشعبي ومدير عام كهرباء عدن الاستاد سالم الوليدي ، سيتم افتتاح مشروع الطاقة الشمسية في بئر احمد ، ويعتبر اولى المشاريع للطاقة المتجددة على المستوى اليمن، المرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء، هذا المشروع الذي يعد علامة فارقة في مسيرة اليمن نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، يمثل نصر للبيئة والاقتصاد على حد سواء

مقارنة بين الطاقة الشمسية و الطاقة التقليدية التي تعمل بالوقود (الديزل) لتوليد 120 ميجاوات:

البيان	الطاقة البديلة	الطاقة التقليدية
تكلفة راس المال	مرتفع	منخفض
تكاليف الوقود	صفر/ساعة	الف لتر/ ساعة 32.000
تكاليف الصيانة و التشغيل	منخفض	مرتفع
تكاليف الاحلال و التجديد	منخفض	مرتفع
تكلفة سعر بيع الكيلووات/ساعة	منخفض	مرتفع
الانبعاثات و التلوث البيئي	منخفض	مرتفع
مصادر الطاقة	مستدامة	غير مستدامة

المحطات القائمة، وايضا تعمل على تخفيض مصاريف الصيانة، وتكاليف الاحلال والتجديد حيث ان عمر الطاقة الشمسية تقدر ب 25عام.

الخاتمة:

يعد افتتاح هذا المشروع خطوة مهمة نحو مستقبل اكثر استدامة، ونؤكد على اهمية التعاون بين جميع الاطراف المعنية لضمان نجاح هذا المشروع وتحقيق اهدافه، ونتطلع الى ان يكون نموذجا يهتدى به في مجال الطاقة الشمسية، وان يساهم في نشر الوعي حول اهمية الطاقة البديلة.

التوليد، وايضا تعمل على خفض سعر الوحدة للكيلو وات المباع وجعله اكثر تنافسيا، حيث تعتبر توفير الكهرباء بسعر مخفض اهم مصدر لتشجيع المستثمرين وفي اقامة المصانع المختلفة، وتشجيع الاستثمار و الانتعاش الاقتصادي

في اقامة صناعات متنوعة و يتضح لنا من خلال الجدول اعلاه، ان اقامة مشاريع الطاقة المتجددة الشمسية وغيرها، يتيح لنا توفير وقود في كل ساعة تشغيل 120 ميجا وات بالطاقة الشمسية الى توفير ما يقارب الى 30.000 الف لتر/ ساعة من وقود الديزل، والذي سيخفض تكاليف التشغيل والحاجة الى الوقود لتشغيل

الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية (الديزل - المازوت) ويزيد من امان الطاقة في اليمن

3- التنمية الاقتصادية:

يوفر المشروع فرصا جديدة للعمل والاستثمار ويساهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) في باطن الارض لأطول فترة ممكنة، وامكانية استغلالها للاستغلال المثل في التصنيع او اعادة التصدير بدلا من حرقها في توليد الكهرباء بالطرق التقليدية. و ايضا تعمل على الحفاظ على الاحتياطي من النقد الاجنبي بدلا من شراء الوقود من الخارج.

4- خفض التكاليف:

قد تكون تكلفة تركيب انظمة الطاقة الشمسية مرتفعة في البداية، لكنها تصبح اكثر اقتصادية على المدى الطويل. حيث ممكن ان يتم استرجاع تكلفة راس المال خلال 4-5 سنوات الاولى من المشروع و العمر الافتراضي لمشروع الطاقة الشمسية هو 25 عام. و بالتالي تعمل على خفض تكاليف التشغيل للمحطات





Marketing Team

- ✓ الاستعلام عن الرصيد
- ✓ عرض ملخص الحسابات
- ✓ سداد باقات عدن نت
- ✓ التحويل بين حسابات العميل
- ✓ التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- ✓ طلب دفتر شيكات

تطبيق

الأهلي موبايل

البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق



بنك
مملوك
للدولة
100%



الادارة العامة: شارع الملكة أروى، كريتر، عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582
nbyemen.com



تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر مارس 2024



رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

البيان										العملة	سعر الصرف	P	
الأسبوع 5		الأسبوع 4		الأسبوع 3		الأسبوع 2		الأسبوع 1					
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	السعر (ريال يعني)	وحدة القياس	الصنف/ السلع	
1670	1660	1656	1648	1666	1658	1651	1643	1674	1666	دولار		01 كيس القمح	
439	438	437	435	438	437	434	433	440	439	سعودي		02 دقيق السنابل ابيض	
أولاً: السلع الأساسية													
36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	36000	50		03 أرز الفخامة	
41000	41000	41000	41000	41000	42000	41000	41000	41000	41000	50		04 سكر برازيلي	
95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	95000	40		05 زيت الطبخ	
66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	66000	50		06 علبه حليب الاطفال ببلاك رقم 3	
18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	8 لتر			
10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	10500	0.4			
ثانياً: السلع المكملة													
32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	32000	2.25		07 الحليب المجفف دانو كامل الدسم	
10000	10000	10000	10000	10000	11000	10000	10000	10000	10000	1		08 شاي الكبوس	
3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	1		09 الفاصوليا الحمراء	
2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000	1		10 الفاصوليا البيضاء	
2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	2200	1		11 العدس الأصفر	
6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6500	6500	كرتون		12 معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم	
790	790	790	790	790	790	790	790	700	700	400		13 مكرونة المائدة (جرام)	
ثالثاً: الفواكه													
3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	3500	1		14 التفاح	
3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000	1		15 البرتقال	
500	500	500	500	500	700	700	700	700	700	1		16 الموز	
2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500	1		17 التمر	
رابعاً: الخضروات													
700	700	500	700	500	700	500	700	500	500	1		18 البطاطس	
1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1		19 البصل الجاف	
800	800	800	800	800	800	800	800	800	800	1		20 الباذنجان	
500	500	500	500	500	600	500	500	500	500	1		21 الطماطم	
1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1		22 الباميا	
خامساً: اللحوم ومشتقاتها													
14000	14000	14000	14000	14000	14000	14000	14000	13000	13000	1		23 لحم الغنم بلدي	
8000	8000	8000	8000	8000	7500	6500	6500	6500	6500	1		24 الدجاج الحي	
5500	500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	5500	1		25 الدجاج المجمد ساديا	
4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500	1		26 طبق البيض	
سادساً: الأسماك													
8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	1		27 التمد	
20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	1		28 الديرك	
16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	16000	1		29 السخلة	



تحليل اسعار السلع لشهر مارس 2024م

محمد ابوبكر سالم الاحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ الفواكه والخضار:

لم تشهد اسعار الخضار والفواكه تغيرات كبيرة في اسعارها غير بعض التباين خلال الشهر نفسه في سعر البطاطس والموز حيث تراوح سعر الكيلو البطاطس 500 و700 ريال خلال الشهر وكذلك الموز، اما بقية الاصناف فكانت مستقرة

■ اللحوم والاسماك:

ارتفع سعر الدجاج الحي من 6500 ريال الى 8000 ريال وذلك بسبب ازدياد الطلب في شهر رمضان المبارك وارتفع سعر الكيلو اللحم من 13 الف ريال الى 14 الف ريال للكيلو، بينما ظلت اسعار سمك الديرك والسخلة وسعر الكيلو الثمد ثابتة.

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة شهدت استقرارا في اسعرها خلال هذا الشهر، وهو انعكاس للاصلاحات التي يخطو بها البنك المركزي عدن، وحيث ان السلع الأساسية التي ترصدها المجلة هي سلع مستوردها فأنها تتحرك صعودا وهبوطا مع اسعار صرف العملة الاجنبية (الدولار)

■ السلع المكملة:

ايضا السلع المكملة التي ترصدها المجلة شهدت استقرارا عدا باكت طماط المدهش انخفض من 6500 ريال الى 6000 ريال و مكرونة المائدة ارتفع سعرها من 700 ريال الى 790 ريال وارتفع سعر المكرونة بسبب ازدياد الطلب عليها في شهر رمضان المبارك

■ شهد شهر مارس 2024م استقرارا ملحوظا في اسعار صرف العملة الاجنبية بين الاسبوع الاول والاسبوع الاخير من هذا الشهر، حيث كان سعر صرف الدولار في الاسبوع الاول 1674 ريال وفي الاسبوع الاخير 1670 ريال، وهذا نتيجة الاصلاحات النقدية التي يقوم بها البنك المركزي اليمني عدن، حيث خطى خطوه هامة في عمل المصارف والبنوك في الشبكة الموحدة التي اصدرها، والتي من خلالها يسعى البنك المركزي الى ضبط صرف العملة الاجنبية، وعلى ضوء هذه الاصلاحات لمسنا استقرار سعر الصرف من الشهر الاول، من اصداره لهذه اشبكة الموحدة

■ السلع لأساسية:



وسام عادل وادي

مستشار بناء مؤسسي وتطوير اعمال

شعاعة الخبرة

خبرته السابقة فيصعب عليه التغيير او يحاول حرف الوظيفة الجديدة الى ما يتلاءم مع ما تحصله من خبرة سابقة فلا يقبل الخبرة الجديدة فان وجد من يوجهه في الوظيفة الجديدة فتجد منه صعوبة في تقبل الوضع او تطبيق ما يملى عليه مع المقارنة والمفاضلة مما يؤدي الى تأخير العمل وارهاق المدرب له

هب ان وظيفة يبحث اربابها عن من لديه خبرة وكانت شروطها هو الخبرة في المجال في ما لا يقل عن ثلاث سنوات فهل هذا الشخص المناسب للوظيفة سيأتي ويبدأ بالعمل كما هو السابق مباشرة ام انه سيحتاج الى تسليم وتدريب وتعليم وتطبيق حتى يكون مناسباً للوظيفة؟؟؟؟؟ الجواب هو انه سيحتاج الى تدريب حتى يلم بماهية الوظيفة الجديدة وسيقول قائل ان صاحب الخبرة يتعلم بسرعة ولا يحتاج الى تعب في تعليمه وانا سارد من باب خبرتي المتواضعة وهي ان المجالات التي تحتاج الى

مقابل الحصول على فرصة عمل يواجهون بها التزاماتهم وما عليهم من متطلبات الحياة فالعاطل ليس كمن رزقه الله عملاً فيجب على من قلده الله مثل هذه المهام ان يحس ويشعر بما يشعر به طالبين الوظائف انهم يحتاجون من يسمع اليهم ولا يصددهم وان كان المجال لا يتسع فلا بأس بالصراحة مع الذوق الرفيع في الكلام واختيار الكلمات المنمقة الطيبة مثل (حالياً لا يوجد لدينا فرصة ولكننا قد نتواصل بك لاحقاً.... نسأل الله ان تتوفق في عمل يناسبك ويلبي رغباتك.. شكراً) هذه الكلمات قد تجبر كثير من الناس بل انها تعطيهم دفعة من الامل في البحث والتنقيب حتى الحصول على عمل ودفعة البطالة الحاصلة في المجتمع ان الناظر في ما يحدث فعليا في كل الاعمال صغيرها وكبيرها يجد ان الشخص الذي لديه خبرة يصعب برمجته على العمل الجديد صغيراً او كبيراً لانه دائماً يقارن بين ما هو موجود امامه وما كان عليه من

هل عندك خبرة — هذا هو السؤال الأول الذي يسأله ارباب العمل او القائمين على التوظيف في كل المجالات ولكن اذا اتينا ونظرنا في ماهية هذه العبارة فسنجد انها مفرغة من معناها ولا تعتبر سبباً في رفض المتقدم للعمل الا ان المجال لا يستوعب انضمامه لفريق العمل فيلجأ السائل الى هذا الاستفسار لان السؤال ان وجد له جواب فسينتقل السائل الى السؤال التالي والثالث حتى يجد ثغرة يجد فيها ضالته وهي وجود مبرر للرفض بينما ان الصراحة عادة هي افضل من المحاباة مع المتقدمين للوظائف وهذا اخاطب به جميع من هم قائمون على التوظيف او بوابة الدخول الى المنشآت ان يجتهدوا في جبر الخواطر فلا يكن الصدق لسبب حقيقي والصراحة في القول مع المتقدمين مع الخلق والكلمات الطيبة لأننا كلنا جربنا مرارة الرغبة في العمل مع عدم توفره فهؤلاء يبحثون عن عمل ولو وجدت فيه بعض الشوائب فهم لا يباليون



خبرة واسعة ويجب ان يطلب اربابها خبراء فيها هم رؤساء الوحدات والقطاعات والهيئات فهم الذين يعلمون من تحتهم من الموظفين وهم القادة والساسة للمنشأة فيمررون ما لديهم من خبرات وعلوم الى كادرهم الوظيفي كي يكسبهم سلوكيات ومهارات تتناسب مع مستوى نشاط المؤسسة فهنا يجب ان يكون المستقطب لمثل هذه الوظائف خبراء ولن يزيد عددهم في المنشأة عن خمسة اشخاص هم قادتها وأصحاب الصلاحية والتفويض فيها لهم انا سياستي في التوظيف وهذه وجهة نظري طبعاً — بعد تحديد نشاط المنشأة وما ستحتاج اليه من إدارات يتم بعدها مباشرة استقطاب المدراء لهذه الإدارات ويجب ان يكون المدير لديه قدرة على التدريب والتوجيه وتمير المعلومات (طبعاً ذلك يستطيع مدراء الموارد البشرية معرفته بسهولة من خلال ديمو يعملها المتقدم للوظيفة في مجال خبرته يكون المتلقي لجنة تقرر استقطابه من عدمه) ومن ثم يتم استقطاب حديثي التخرج من أوائل الدفع من جميع التخصصات فهؤلاء هم الذين متعشون الى العمل ولا ينظرون الى المقابل المالي قدر اجتهادهم في صقل مهاراتهم وبناء قدراتهم التي تحتاج بعد الشهادة الجامعية الى من يستوعبهم مع خبرة تكاد تكون معدومة تماماً في سوق العمل فياتي الان دور التدريب وسأخصص في مقالتي هذا تركيز على

خبرة اسهل بكثير من الذين توجد لديهم خبرات سابقة وقد مارسوا سياسات وإجراءات سابقة لمنشآت أخرى فتجد ان المدرب يحتاج الى تغيير سلوكيات أولاً ثم بناء سلوكيات جديدة او بالاصح تغيير أفكار قديمة الى أخرى جديدة وهذا يصعب كثيراً بعكس حديثي التخرج فهم كالوعاء

موضوع التدريب هنا حيث ان التدريب لحديثي التخرج يكون سهلاً فالبيت الذي يبنى من الصفر اسهل بكثير من البيت الذي يحتاج الى ترميم وتعديل وهذا قول كل من عمل في مجال العقار والبناء والشاهد من هذا المثال ان تدريب حديثي التخرج الذين لا يوجد لديهم

الفارغ الذي تملؤه بما تشاء فلا تحتاج الى غسله او افراغ ما فيه لتعبئة شيء جديد ان المنشآت التي توجد لديها ثقافة للتدريب هي التي لا تحتاج الى البحث عن أصحاب الخبرة بل هي ذاتها تعتبر مركز علوم وبحوث وتطوير يتم فيها تطوير الكادر البشري بحيث يكون العمل مؤسسي فيتم تمرير الخبرات للكادر المتفوق الى الكادر الأقل خبرة وبذلك ترتفع مستويات الكفاءات فيها ويتم بذلك أيضا اكتشاف الهويات والقدرات فالكثير من الناس لو سألته ماهي هوايتك فسيكون الجواب مباشرة على الغالب القراءة والرياضة ولكن اذا سألته كم كتاب تقرأ خلال الشهر او كم كتاب قرأت في السنة السابقة لكان الجواب لا شيء وكذلك الحال في الرياضة فالهوايات تحتاج الى صقل وبحث واجتهاد حتى يدرك احدها ماهي الهواية التي تنال اعجابه وتصبح رفيقه له في حياته بغض النظر عن الهوايات السيئة التي تعود بالنفع البسيط مقارنة مع مساوئها الكثيرة ومنها تضييع الأوقات في مواقع التواصل الاجتماعي في أشياء غير مفيدة

كثير من جهات التدريب تأتي وتعرض خدماتها كمزودي خدمة للجهات والمؤسسات لتدريب كادرها وتحدد مجالات التدريب لديها في الإدارة او المحاسبة او خدمة العملاء او غيرها من المجالات ولكن عندما تتطلب الجهة تدريب يأتي بعد معرفة نقاط الضعف لتقويتها بالتدريب

النوعي الذي يعود على النفع والفائدة لكادر المنشأة بحيث تستطيع بذلك القيام بنشاطاتها على الوجه الصحيح لا تجد تدريب يخدمها في المجال المطلوب وهذا ما يعاني منه مدراء الموارد البشرية لايجاد الدورات او المدربين الذين تحتاجهم المنشآت فعليا فأصبحت سمعة التدريب بسبب السعي لاخذ لقب التدريب وليس فائدته سيئة حيث ان العرض الذي تعرضه جهات التدريب هو يتناسب مع مدربيها الموجودين لديها وقدراتهم على عمل تدريب في مجالات محددة وليس في المجال الصحيح الذي تحتاجه المنشأة المتقدم اليها فلذا يتم التدريب وينتهي ولما يوجد اثر تدريبي ملموس بزيادة أرباح المنشأة او تحقيق احد أهدافها وهذا مما حفر مخرجات التدريب عن ما بنيت عليه فالنشاطات التي تقام مثل الذي يعطي مريض الضغط علاج الاملاح فلا يتناسب العلاج مع تشخيص المرض وبالمثال يتضح المقال فلا يتناسب التدريب مع الاحتياج الفعلي للمنشأة وكما يكون عادلا — فليس كل منشآت التدريب تروخ لنفسها كي تنفذ التدريب فقط ولكن هناك منشآت تحلل الوضع قبل التدريب وتعرف الفجوات ثم تنشيء برنامج تدريبي يتناسب مع احتياج المنشأة مما يعكس الزيادة في الإنتاج وتحقيق الأهداف وارتفاع الحماس ورفع الروح الوظيفية لدى الموظفين بتحقيق الأهداف والارباح للمنشأة وهذا لا

يتحقق الا بتدريب حقيقي تسعى اليه إدارة المنشأة ويكون فكر وثقافة لادارة المنشأة تسعى الى تطبيقه وليس التهرب منه او إعطاء الدورات التدريبية الخارجية كمكافآت لبعض الموظفين تجاه ما قدم للمنشأة من أرباح فيتم تخصيص الدورات الخارجية للبعض من دون تحليل حقيقي للطلب الفعلي الذي تحتاجه المنشأة

اختتم حديثي بهذا المقال ان الباحث عن الوظيفة يستطيع اخذ الخبرة من منشآت بسيطة ادارتها متواضعة ورواتبها غير منافسة فيقعدها فيها سنة على الأقل لاخذ الخبرة وتحمل معاناة الراتب المتدني وبعدها يستطيع الحصول على وظيفة بضعف الراتب الموجود عليه حاليا كحد ادنى فللمأسف ان الباحثين عن الوظائف الغير مالكين للخبرة يتم هضمهم بسبب عدم وجود خبرة بينما بمجرد اخذ الخبرة ولو لمدة ستة اشهر الى سنة فيرتفع سعرهم السوقي الى مستوى الضعف الى الثلاثة الاضعاف وهذه هي افضل طريقة للخروج من مأزق الخبرة مع الاهتمام ببناء سيرة ذاتية جيدة تناسب خبرتك المتواضعة بحيث تقنع الشركة المتقدم لها فتستطعبك كمنقله نوعيه لك بالخروج من مأزق الخبرة والبدء بالحياة المهنية التي ستتمكنك من الحصول على وظيفة تستطيع مواجهة التزاماتك الحياتية ومع الوقت تستطيع بها بناء نفسك ومستقبلك مع إدارة مالية جيدة لدخلك

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة



السمو
ALSMO

شركة طيبات عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين - برج القطيفي

info@taibataden.com

TaibatAdenTrading taibatadent4

www.taibataden.com



أ.حسين شيخ بارجا

عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

مهام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في توعية المجتمع بمخاطر الفساد

منذ أن تم تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في نسختها الأولى في عام 2007م بإقرارها تمثيل أحد استحقاقات مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وصدور الاتفاقية بالقانون رقم (47) لسنة 2005م حيث نصت المادة (6) من الاتفاقية على أن تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد وتنفيذ السياسات الفعالة المشار إليها في الاتفاقية وتعزيز مشاركة المجتمع وتجسيد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة والعمل على إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد ، والمشاركة في البرامج والاسهامات الرامية إلى منع الفساد والوقاية منه بهدف اذكاء وعي المجتمع بمخاطر الفساد

ويمثل القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد ولوائحه التنفيذية المرجعية الأساسية لعمل الهيئة حيث حدد

المهام والاختصاصات التي تتولى الهيئة القيام بمهامها منها وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ اللوائح والخطط والبرامج المنفذة لها واتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في تعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، والتنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته والتنسيق مع وسائل الاعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته

وانطلاقاً من تلك النصوص القانونية الواردة في تشريع الهيئة سعت الهيئة باستمرار في مختلف أنشطتها وبرامجها التدريبية مع مختلف مكونات المجتمع ووسائل الاعلام المختلفة والجامعات ومراكز الدراسات على الاهتمام بمحور الوقاية من الفساد وتوجيه خطاب اعلامي وتثقيفي على

صعيد الإدارة العامة والمجتمع وفئاته ومنظماته المختلفة كمهمة أساسية للوقاية من الفساد ويشمل هذا النشاط على ما يلي:

- تدبير وإدارة الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتوجيه برامجها التثقيفية والتوعوية
- وضع وتنفيذ برامج خاصة بالتعريف بالهيئة ومهامها وصلاحياتها وكيفية التواصل معها والقوانين واللوائح المنظمة لعمل ونشاط الهيئة.
- الترويج لمسألة مكافحة الفساد والوقاية منه والواجب الوطني والقانوني في ابلاغ الهيئة عن جرائم الفساد

- توجيه خطاب إعلامي وتثقيفي من خلال قيام الهيئة بتعميم وتنفيذ برامج عامة أخرى خاصة موجهة لمختلف القطاعات المجتمعية بغية اذكاء وعي الجمهور بما يحدثه الفساد من مخاطر على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يسهم إلى تشجيع مشاركة المجتمع ومنظماته وفئاته المختلفة وتعميق إدراك المواطن برسالة الهيئة في جهود في مكافحة الفساد والوقاية منه

الهيئة المستمر في تعزيز العمل بمحور الوقاية من الفساد وبما يحقق أهداف الهيئة المحددة طبقاً للقانون في منع الفساد وإرساء مبدأ النزاهة والشفافية وتحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد وتفعيل مبدأ المساءلة بالشراكة مع كافة الجهات المعنية ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه

— المراجع:

— القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن

مكافحة الفساد ولوائحته التنفيذية

— الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

من الفساد وتنظيم عدد من أشكال التحالفات الطوعية والمجتمعية والمهنية لتوسيع مشاركة المجتمع ودعم جهود الهيئة في الوقاية من الفساد ومكافحته.. وعملت الهيئة خلال الفترة الماضية على إقامة حلف علمي وأكاديمي وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من منظمات المجتمع المدني والجامعات الوطنية والأهلية والمعاهد والجهات المعنية ضمن أركان المنظومة الوطنية للنزاهة بهدف تعزيز الجهود المشتركة في عملية مكافحة الفساد والوقاية منه وعقد اللقاءات الدورية المنتظمة مع شركاء الهيئة في إطار سعي

جنباً إلى جنب مع باقي أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد

- قيام الهيئة بتنظيم وتنفيذ ورش عمل وندوات تتناول نشر مفاهيم قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والحكم الرشيد والتعريف بها على مختلف مكونات المجتمع وبما من شأنه تعزيز وسائل وأساليب الوقاية من الفساد ومكافحته ودرء مخاطره على المجتمع

- تعمل الهيئة على ترسيخ العلاقة مع مختلف شرائح المجتمع ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة وبناء قنوات تواصل مستدامة لتحفيز مشاركتها في جهود الوقاية





سمير باجميل

ولادة الطبقة العمالية النقاوية من محلج الكود

ارتضاع الكثبان الرملية بين الأعمدة الكهربائية ومرور الإبل مما يؤدي إلى صعقتها وموتها يعني مشكلة الكثبان الرملية قديمة جداً لكن الإنجليز كانت لديهم رحمة تجاه الحيوان فتم الاستغناء عنها وتم تركيب محطة توليد بارهوس 'POWR HOUSE'

ثلاث مكائن نوع ديوتز 'DUTZ' ألمانية الصنع بعد الاستقلال تم تركيب مولد نوع أنجليزي اليكتر 'ENGLISH ELECTRIC' ثم في السبعينيات تم شراء مولد دنماركي أوتوماتيكي، حيث أصبح في محلج القطن خمس مولدات كهربائية،

علينا ان نحدق في تاريخ المنشأة ومن عرف قيمتها الاقتصادية حتى المقاتلين الفدائيين أيام الكفاح المسلح كان البعض يعرف قيمتها فلم يسمح بأي عملية فدائية او ان تقصف بمدافع الهاون رغم وجود الانجليز فيها وهناك سبباً اخر لكون هناك اعداداً كبيرة من العائلات المعتمدة اساساً على لقمة العيش من تلك المنشأة وهناك رجل يسكن في تاريخنا السياسي رجل ذو مصداقية مناضل ثوري جريء في الحق الحاضر الغائب سالمين 'طيب الله ثراه' الذي

LONG STAPLE COT"

قطن طويل التيلة، لعمل تجارب زراعية في العام 1946م ونجحت زراعة هذا الصنف في دالتا أبين وفي حوالي العام 1948م بدأت في تركيب بعض المكائن الخاصة بمحلج القطن تحت جبل خنفر في '10' مكائن من اجل استخراج البذور وجمعها، وفي العام 1949م كانت البداية في تأسيس أول محلج للقطن في الكود، حيث بدأت أول عملية إنتاجية في محلج القطن بالكود، موسم 1950/ 1951م، زرع في عام 1950م وحلج في عام 1951م، ومن هنا كانت الانطلاقة والبداية الحقيقية لمحلج القطن،

لم يتخذ قرار انشاء هذه المنشأة العظيمة إلا وقد عرفت الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس قيمتها والجدوى الاقتصادية من أنشائها وما سوف تدر عليهم من ربح وفائدة وبذلك لم يبخلوا عليها حتى أنهم قاموا بإيصال التيار الكهربائي للمحلج في بادي الامر من عدن في خمسينيات القرن الماضي وكان طريق الاسلاك يمر في قرية العماد ثم المصعبين ثم المحنابة إلى إن يصل محلج القطن بالكود ثم إلى جبل خنفر مكان تواجد مرافق لجنة أبين لكن توقف ذلك الخط بسبب



■ البداية كانت عندما استشعرت بريطانيا بفقدان مصالحتها الحيوية تدريجياً من ناحية إنتاج القطن في مصر والسودان لذلك بدء التفكير في مكان بديل وملائم لزراعة القطن ساعدها في ذلك قدوم المستر براين جوزيف هرتلي وتأسيس لجنة أبين في العام 1942م 'Abyan board' واستصلاح الأراضي الزراعية فكانت أبين وافرة الخيرات على موعد لدخول مرحلة جديدة لتربتها الخصبة في مجال الزراعة، فكان أول صنف أستورد من السودان وهو 'X1LAMBART' صنف إكس ون لامبرت،

وهناك أقسام أخرى مثل قسم السوجين 'SAWGINS'

آلة منشارية لتصفية بذرة القطن التي عليها شوائب، وقسم الفرفرة مهمتها تصفية الشوائب

"القش والتأثرية"

ومن محلج القطن بالكود بدأت إضرابات عمال المحلج في أبين ومن حسن الحظ انني وجت تلك الوثيقة النادرة التي رفعها بعض عمال المحلج من الجيل الأول المؤرخة بتاريخ 4/9/1956م خطاب مؤججه إلى مدير محلج الكود تحية واحترام

أما بعد باننا نرفع اليكم هذه المذكرة لترفعوها بدوركم الى المسؤولين كما يفرضه عليكم الواجب والضمير والناموس العلوي انكم على علم من أننا يوم السبت الماضي قد قررنا الأضراب عن العمل حيث رفضت اللجنة إن تستجيب لمطالبنا وقد كنتم أحد الوسطاء الذين تدخلوا في الامر على اساس المفاوضات فيما بيننا وبين اللجنة وكان من المفروض ان تحل هذه المشكلة فيما بيننا وبين اللجنة فقط لكونها لا تتعدي الطرفين! ولكننا فجاء وفي ظروف غامضة وجدنا اننا لسنا وحدنا بل ان هناك طرفاً ثالث قد فرض نفسه علينا باسم القانون وباسم الأمن ولا نظنكم تجهلون ما حل بنا بعد ذلك من الضرب بمؤخرات البنادق والرفس بالأحذية دونما جريمة ارتكبتها او اي ذنب اقترفناه وبصوره وحشية تشمئز منها البشرية

1956م كان الاضراب الذي قام به عمال وموظفون شركة 'البس' الذي كان يمثل اكبر شركة تجارية اجنبية في عدن وجنوب الجزيرة العربية احتجاجاً على طرد هذه الشركة للشهيد محمد ناصر محمد رحمه الله عقاباً له على دوره البارز في تأسيس نقابة عمال وموظفي شركة البس وانتخابه سكرتيراً لها وكان هذا النصر الذي حققه العمال بإعادته إلى عمله اسهم اسهاماً فاعلاً في الدفع ورفع معنويات كثير من العمال في عدن وبعض المحميات، ومن إحدى الضواحي المهمة جداً وهي الكود بأبين التي كانت تعرف ب السلطنة الفضلية وتحديداً من محلج القطن حيث كان يوجد نشاط عمالي كبير وضجيج الآلات تتحرك في عدة مراحل وأقسام مختلفة لمعالجة كيس القطن الخام طويل التيلة بل انه من مواصفات قطن أبين انه 'قطن فائق الطول' يضا هي القطن المصري جيزه '45' فائق الطول حيث تبدأ العملية من ساحة ميدان المحلج هذه الساحة تتجمع فيها جميع اكياس القطن من المزارعين وبعد ذلك تجرى عليها عملية الفرز الأولى للقطن الخام وبعد الفرز تسجل الأرقام بالدرجات على الأكياس وترص كل درجة على حده ثم ينقل إلى داخل المحلج لتقوم آلات الحلج بحلجة وينقل على سحاب لنقل القطن الشعر الى صالة الفرفرة ويرش القطن بالقليل من الماء قبل كبسة لان القطن ياقتي حار من المكائن ويرطب بالرش ومن ثم يتم كبسة وإخراجه في شكله النهائي إلى منتج يسمى 'باله قطن الشعر'

عرف تماماً إن تلك الآلات سوف تكون ذا فائدة وعامل مهم في تلك المرحلة لتساعد في إعادة تأهيل البلد الفقير والأهم في هذا الاطار اهتمامه الشديد بالزراعة والمزارعين وبالطبقة العمالية المنتجة التي سوف تمول وتعطي وتدفع بعجلة التنمية إلى الامام وانتبه وعرف قيمة القطن والمحلج صاحب شركة الماز الذي انشاء المصنع في قلب مدينة جعار التي كانت لهم امنيات فيما مضى.

لكن مشكلتنا نحن الجنوبيين كبيرة جداً فالذي لم يجرؤ على تنفيذ هذه المغتصب المتنفذ بكل بساطة فضده ابن الأرض في بضع سنوات إشكالية فريدة من نوعها حتى ندخل في مرحلة العوز الاقتصادي التي نمر فيها في الوقت الحالي وأكبر دليل على ذلك كل ما نعانیه في حياتنا من ألم وقيمة الأجور والمرتبات في بلادنا انهارت إلى مستوى غير مسبوق دون خط الفقر ولم يعد يغطي احتياجات العائلة وأصبح الناس كثيرون التوتير لابد من اعتماد قانون المساواة في هيكل الأجور والمرتبات،

بما اننا في سياق الحديث عن الطبقة العمالية التي يحتفل بها عمال العالم في اول مايو من كل عام تروي الحكاية انه تم الاحتفال بها في الحضان الدافئ عدن اول مرة بالقرب من ميناء التواهي الفريد العتيق حيث كانت الخمسينات مرحلة ظهور بعض الاشكال النقابية العمالية في عدن وعندما اشتعلت اضرابات مارس

- المهندسين لأنه كان بارع جداً في التعامل مع أي جهاز
- 25- أحمد حسين الكباش
- 26- مجاهد احمد ثابت
- 27- عبده سعد علي
- 28- عبدالله حسن جداد
- 29- أحمد عبده
- 30- أحمد علي
- 31- أحمد علي
- 32- عبدالرحمن عبدربه
- 33- ناصر حسن نافعي
- 34- عبدالله
- 35- محمد احمد صالح ابو عبدالواحد - يسكن في مساكن محلج القطن بالكود
- 36- أحمد صالح
- 37- محمد حسين
- 38- محمد صالح
- 39- عبدالله محمد
- 40- عمر سالم السباحي

هناك بعض الاسماء التي لم ترد أسمائهم في الوثيقة لكن كانت لهم ادوار فاعلة والبعض الاخر من رموز تلك الحركة العمالية منهم قيادات الاضراب لم ترد أسمائهم في تلك الوثيقة وعلى راس هؤلاء عبدالله عوض القوس عمل في محلج الكود منذ البداية أي من بداية المسح الميداني للموقع بواسطة البقر منذ ان كان شاباً في ذلك الزمن من وجهة نظري يعتبر الذاكرة الشعبية للمنطقة على مستوى حفظ الشعر الشعبي من الالباء المؤسسين لنادي الفجر الجديد وكذلك من الناعبين من الجيل الأول من الذين ذهبوا في الخمسينات إلى الشمال لتكوين المولدات الكهربائية هو ومجموعة من شباب الكود في ذلك الوقت

- محمد يسكن في منازل محلج القطن بالكود نجم ساطع في تركيب المولدات الكهربائية تعلم وشرب الصنعة على يد الانجليز في عدن تم تكريمه من قبل امير بيحان لتكوين مولدات كهربائية هناك مبدع في مجاله تخصصه
- 9- محمد سالم الحكيمي ابو عباس يسكن في مساكن محلج القطن بالكود نجم في لف كل أنواع الدينامات الكهربائية بكل انواعها
- 10- صالح القشعه
- 11- عبدالله احمد الصاعدي ابن المدير العام
- 12-
- 13- صالح علي الضالعي ابو محمد يسكن في مساكن محلج القطن بالكود
- 14- السيد علوي محسن السقاف ابو محسن يسكن في مساكن محلج القطن بالكود
- 15- احمد عبده يافعي
- 16- أحمد عبدالله عوذلي
- 17- ابوبكر عبدالله زين
- 18- ناصرعلي هادي عولقي ابو جمال - يسكن في منطقة الكود
- 19- سالم عبدربه
- 20- الشيخ المرفدي ابو ناصر - كان يسكن في منطقة الكود
- 21- أحمد علوي الحسني
- 22- محمد ابوبكر جحيش - أمين المستودع
- 23- الحاخ علوي سعد ابوعبدالله - يسكن في منطقة الكود
- 24- علي عمر باحمدون ابو عمر - يسكن في مساكن محلج القطن بالكود نجم في الهندسة الهيدروليكية اطلق عليه لقب كبير

جميعاً ولو لم تكن عناية الله تشملنا لكنا ضحايا جريمة مدبرة ارتكبتها ايادي اثمه وساعدتها الظروف على نسج خيوطها في جو الحركة النبيلة التي قمنا بها ولذلك نتقدم اليكم بهذه المذكرة ونرجو منكم ان تظالبوا المسؤولين باتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الصدد ،

وفي هذا المقال سوف نحاول قدر المستطاع ان ننفض غبار الزمن عن هذا الحدث التاريخي على مستوى المحافظة ،

حتى يعرف الأبناء الحدث الذي وقعت تفاصيله في محلج القطن وكانت البداية على مستوى الحركة العمالية النقابية في أبيين عموماً في محاولة متواضعة للبحث في ركام الماضي الجميل والبحث عن رموز تلك الحركة النبيلة من الآباء المؤسسين في محلج القطن حتى يُعرف كفاح هؤلاء الالباء وهذا جزء من هويتهم الضائعة في مسيرة حياتهم العملية في تلك الحقبة من تاريخ محلج القطن ، كان مدير المحلج في ذلك الوقت المرحوم احمد حسين الصاعدي ”رحمه الله ”

سوف نعرض على الاسماء التي وردت ضمن الوثيقة مع العلم انها مسألة معقدة فك شفره كل الاسماء

- 1-
- 2- عثمان عليم من السودان
- 3- حسن عبدالرحمن
- 4- محمد سعيد مصعبي
- 5- صلاح عثمان ابن رقم 2
- 6- أحمد محمد الفروي
- 7- ناصر الكربي
- 8- سعيد سالم الحكيمي ابو

القطن وفريز على درجة عالية من الاحتراف

- دورة عام 1976م لمدة 6 أشهر بالسودان في فرز القطن والأعمال الفنية لآلات الحلج

- دورة عام 1982م إلى سوريا حلب في تصنيف الأقطان وعمل آلات الحلج لمدة 6 أشهر

- دورة عام 1983م إلى ليفربول بريطانيا في فرز القطن تبعه لشركة والي واخوانه المحدودة بريطانيا لمدة 6 أشهر

- دورة في عام 1991م في مركز البحوث جامعة القاهرة في فرز وتصنيف الأقطان لمدة 6 أشهر

- دورة في عام 2001م في سوريا حلب في فرز الأقطان

- دورة في عام 2004م القاهرة الاسكندرية المركز الدولي لفرز القطن لمدة 6 أشهر حصل على شهادة خبير فرز قطن

وخلال مشوار حياته العملية عمل على نزهة نفسه ونظافة يده شاءت المقادير ان يرحل نجيب صالح هقري يوم السبت 7 مارس 2020م

الخلاصة

أحب ان اضع بين ايديكم حقيقة حدث نضالي وفي بلادنا يقولون الإنسان يخبر من حيث أتى للتذكير بهؤلاء الأباء المؤسسين الذين رحلوا من هذه الدنيا رحمة الله عليهم جميعاً ما طلعت شمس كل يوم جديد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها

اللهم اننا الحق حقا وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه

المرحلة وهم نادرون وأيضاً من هؤلاء الرجال المخلصين الشرفاء المرحوم مصطفى علي الزاهر ابو محمد 'رحمه الله' رجل مستقيم محبوب بين اوساط العمال خريج دولة العراق يجيد الإنجليزية بطلاقة نطقاً وكتابة بدأ حياته العملية في المحلج مدير شحن البالات والبذرة ثم محاسب في المحلج ومدير محلج القطن في مطلع السبعينيات، ومن الاجانب الذين لم يرحلوا بعد الاستقلال أول خبير فرز عالمي هو " E. K HA FALAKIS" من اليونان من عام 1950م إلى حوالي 1970م

وكذلك أول محاسب في محلج القطن المرحوم محمد إبراهيم بوراء من الهند من مقاطعة جوزرات اناند من عام 1950م إلى السبعينيات،

أول مدير للمحلج بعد الاستقلال هو المرحوم منصور عبدالله المطلاه 'رحمه الله'

وكان اخر عمالقة محلج القطن المخضرم المرحوم نجيب صالح هقري 'رحمه الله'

الذي عمل في هذه المنشأة العظيمة وكان اخر كوادرها المؤهلين علمياً بعد تخرجه من المعهد التجاري العدني في العام 1966م

_ 1968م التحق بسلك الوظيفة بتاريخ 1 أكتوبر لعام 1969م تحمل مسؤولية هذه المنشأة في أحلك الظروف بعد احداث 13 يناير 1986م حيث كان يمارس وظيفتين في وقت واحد مدير عام محلج

يعتبر المسؤول الاول منذ تأسيس منظمة لجان الدفاع الشعبي في السبعينيات وهو الوحيد الذي وصل إلى لجنة المديرية عن الكود ونواحيها في ذلك الوقت من التقسيم المعمول به في منظمة لجان الدفاع الشعبي وكان المسؤول الأول عن محطة كهرباء المحلج 'أبارهوس' إلى يوم 13 يناير 1986م عندما غادر هو وكثيرين من الرفاق في موسم الهجرة إلى الشمال وهو الوحيد من ابناء حوض دلتا ابين الذي تعرض للضرب والقمع والسجن في تلك المرحلة النضالية العمالية من اضراب 1956م

'والناس مخابر' الذي يعتبر كما باح لي الاستاذ المناضل الوطني الكبير المرحوم منصور عبدالله المطلاه 'رحمه الله' الشهير في عدن باسم منصور مطلق إن القوس يعتبر مؤسس الحركة النقابية العمالية في محلج القطن م/ أبين وكان إلى جانبه كما قال هو المناضل حسن باعوم الذي كان يعمل في مستودع محلج القطن في ذلك الوقت وكذلك من العمال البارزين في تلك الحركة المرحوم عبدالله الخولاني 'رحمه الله' والمرحوم هيثم ابو وردة 'رحمه الله' وكذلك المرحوم محمد صلاح 'رحمه الله'

هؤلاء العمالقة مرو من بوابة محلج الكود من الجيل الأول المؤسس الذين تركوا بقعة ضوء على المستوى الشخصي والوظيفي المهني عند كل رفاقهم في العمل من حب وتقدير كبير لهم في تلك



د. احمد مبارك بشير
باحث اقتصادي

مسارات خلق فرص العمل (2-3)

خلالهم يتم تدوير النقد في سوق العمل اجمالاً والتي من خلالها يتم احياء الأسواق، وهذه الموارد التي تسهم في تنشيط كل القطاعات في الدولة او في المجتمع. عن طريق التبادل التجاري للحصول على الاحتياجات.

نعم الاحتياجات، وهذه العلاقة الثانية، عندما تجد شيئاً مناسباً سعراً او رخيصاً بالمفهوم العام نقول عنه انه اقتصادي، فالاقتصاد يأتي مفهومه من كيفية إدارة الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات والرغبات او دراسة كيفية تلبية الاحتياجات بما يتاح من موارد، وكأنا نقول ان قدراتنا تساعد على الوصول الى تلبية احتياجاتنا، فتعزيز تلك القدرات يعني الحصول على احتياجاتنا كافية ووصولاً الى الرفاه، وهنا يأتي دور تنمية الاقتصاد عبر بناء او تعزيز القدرات لاستخدام الموارد المتاحة، وحتى تنمية تلك الموارد لخلق موارد اكثر كفاءة قادرة على زيادة التشغيل او خلق فرص عمل، ومنها زيادة التدفقات النقدية التي تسهم في تعزيز الدورة النقدية في الاقتصاد المحلي او اقتصاد الدولة.

ولنفهم ايضاً:

الاقتصاد الكلي: يركز على دراسة

دعني أوضح هنا ان الموارد البشرية يشار اليها دائماً بالقوى العاملة التي لديها عمل فعلي، ويمكنها المساهمة في التنمية، الانني هنا اقصد بها عموماً كل القوى العاملة في الدولة او المجتمع التي يمكنها العمل اكانت تعمل فعلياً او عاطلة عن العمل، ويمكن قياس فترة العمل في العمر الممتد 15-65 سنة تقريباً - فهذا يمثل تقريباً بين 35-45% من المجتمع، اذا استثنينا الاعمار اقل من 15 والاعمار اكبر من 65.

ومع فرضية ان المجتمع اليمني فيه 32 مليون فقد تصل تلك القوى العاملة بين 12 مليوناً - 15 مليوناً، منهم 46% من النساء، وإذا قلصنا الاهداف الى عدن، قد تصل القوى العاملة بفرضية 2 مليون نسمة في عدن 2024، 800 الف تقريباً من القادرين على العمل، مع الأسف ليس كل هؤلاء يعملون او يمتلكون وظيفة، من يمتلك وظيفة قد لا يزيد عن 30% من اجمالي القوى العاملة، مع اخذ العلم ان هناك من يمتلك فرص عمل أخرى ليست وظيفية وانما تمثل مصدر دخل، الا ان تقدير الحركة النقدية الأساسية تأتي من 30% من ممتلكي الوظائف، والتي من



■ في مقالي السابق حول مسارات فرص العمل، انهيتها بالاستفسار، عن ما هي التنمية، ووضعت الإجابة التالية.

بناء قدرات "الموارد البشرية" لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرفاه والحياة الكريمة في المجتمع مع الحفاظ على مصالح الأجيال القادمة.

الاقتصاد بشكل عام، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم. والاقتصاد الجزئي: يركز على دراسة أجزاء محددة من الاقتصاد كقطاع معين أو نطاق معين

اذن من اجل تعزيز القوى العاملة، لابد من فهم الموارد المتاحة التي يمكن الاستفادة منها واحداث تشغيل فيها او ما هي الفرص التي يمكن الاستثمار فيها لتوجيه القوى العاملة وبناء قدراتها في الاستفادة من الموارد المتاحة وصولاً الى احداث تشغيل ودورة نقدية تحدث اثر إيجابي في حياة الناس، بالتالي فهم الإنتاج والاستهلاك وما الفرص التي يمكن توجيه العمل فيها او الاستثمار فيها لخلق فرص العمل وبالتالي خلق الدورة النقدية. يسهم تلقائياً في توفير مسارات مهنية متعددة، وعلينا الفصل بين المسار المهني والمسار الوظيفي، فالمسار الوظيفي يولد مع الوظيفة في أي كيان مؤسسي، لكن المسار المهني مرتبط بالمهنة التي يمكن ان تتوفر في سوق العمل، قد تتحول لمسار وظيفي في كيان مؤسسي او اعمال مستقلة، قد تكون اعمال مترابطة ضمن سلسلة من القيم "القيمة = منتج ذو منفعة"،

اذن نحن نسعى الى البحث عن خلق فرص العمل، ومن بين الأدوات التوجيه المقصود عبر تحديد ما الفرص الاقتصادية التي يمكنها خلق فرص العمل، في نطاق محدد او الدولة، ويشمل ذلك التوجه نحو ريادة الأعمال،

وكي تتضح الصورة مع الفهم، ريادة الأعمال مرتبطة بالأعمال وليست بفضة معينة من الاعمار، وليس بالضرورة ان تكون نتيجة كل فكرة ريادة ان تتحول الى كيان مؤسسي وليس بالضرورة ان يكون كل صاحب فكرة ريادة صاحب عمل، فالرائد في كل مكان، فالريادة في الاعمال قد تكون مبادرة و ابتكار في عمل قائم لتحقيق الأرباح، وقد تكون: عملية لتوليد قيمة او تشغيل مشروع تجاري يهدف للربح، وذلك يتم عبر توليد منتجات (سلع او خدمات) جديدة او محسنة، او توليد قيمة جديدة في الوظائف او الميزات او الممارسة، يهدف كل ذلك لخلق فرص عمل جديدة او توسيع فرص العمل، عبر الاستثمار في هذه الفرص، او تشغيلها من قبل شركات خاصة او عامة، او ادماجها في منتجات تسهم في توليد فرص عمل،

قد تنتج هذه المبادرة من شركة قائمة او من موظفين او ممارسين في مجال معين، او من الباحثين عن فرص العمل،

بالنتيجة الهدف فرص عمل، لذا استخدام هذا التوجه لنا يعني ان يكون كل رائد صاحب عمل، والا فقدت الأعمال الكفاءات التي تحتاجها ولم يعد هناك حاجة لفتح الشركات او تطوير المؤسسات، بل نكتفي بفتح الدكاكين.

بالتالي كل من يسعى للخروج لفتح عمله المستقل، لن يجد من يوظفه، واعتقد هناك مثال ينطبق على هذا لنا داعي لذكره. وعموماً هذا توجه آخر وليس

ريادة اعمال، بل ما يسمى في مسار خلق فرص العمل بالاعمال المستقلة او المقاولين للاعمال الافراد **self-employed** وهذا المجال مهم أيضاً حيث تمثل العمالة المستقلة 60% من اجمال القوى العاملة، تبدأ بأعمال بسيطة كالمزارعين الى اعمال ذات دخل مرتفع، كالمصممين والمبرمجين و المحامين والأطباء المتخصصين، ومنهم أصحاب الفن، موسيقيين او ممثلين او غيرهم.

واذا عدنا للريادة بمفهومها، سنجد ان لها مجالات أخرى، منها الريادة المجتمعية والتي تعمل بها المنظمات غير الحكومية لخلق مشاريع تسهم في احداث تغيير إيجابي في المجتمع، والريادة العامة والتي تسعى لتحسين تقديم الخدمات في القطاع العام، وريادة الأعمال المجتمعية والتي تجمع بين اهداف ريادة الأعمال التجارية، والريادة المجتمعية.

دعوني اصل بكم الى نهاية مقالي كالعادة، فالتنمية مرتبطة بالاقتصاد، والاقتصاد مرتبط بالتشغيل وخلق فرص العمل، وخلق فرص العمل مرتبط بفرص استغلال الموارد المتاحة التي من خلالها يتم توليد دورة نقدية في الأسواق، وهذه الدورة النقدية تسهم في توفير الاحتياجات التي تحسن من حياتنا وتخلق الرفاه في المجتمع، وهن يأتي السؤال: ما الفرص التي يمكن ان تكون مساحة لخلق مسارات فرص الأعمال؟

ونترك اجابته للمقال التالي.



د. عادل الرشيد

خبير الإدارة البيئية والاستدامة

أضواء على منهجية الترابط بين (الغذاء - الماء - الطاقة)

ارتباط أو سلسلة من علاقات الارتباط التي تربط شيئين أو أكثر. أما 'منهجية الترابط' فيتم استخدامها في مجموعة متنوعة من السياقات بهدف تعزيز فهم كيفية ارتباط القطاعات ببعضها البعض، وكيفية تأثير السياسات القطاعية على بعضها البعض، مستهدفة من ذلك تحقيق حوكمة متماسكة عبر القطاعات. واستناداً لوجود علاقات ارتباطية قوية واعتماد متبادل وثيق بين عناصر أو قطاعات الغذاء والماء والطاقة. حيث يمكن توضيح الجوانب الأساسية لهذه العلاقات في عبارات بسيطة، وهي إن إنتاج الغذاء يتطلب استخدام المياه والطاقة، فيما يتطلب استخراج المياه ومعالجتها وإعادة توزيعها مورداً للطاقة، وبدوره يتطلب إنتاج الطاقة مورداً للمياه. كما تؤثر موارد الطاقة على أسعار المواد الغذائية وذلك عبر صناعة الأسمدة وأعمال الحراثة والحصار والنقل والري ومعالجة المياه. كما أن الضغوط البيئية والتغيرات المناخية ونمو الاقتصادات والسكان تزيد من شدة الترابط الموجود أصلاً بين هذه النظم الثلاثة

لذلك فقد تنامي الاهتمام حديثاً بوضع منهجية خاصة بالترابط بين تلك العناصر أو القطاعات الثلاث الغذاء والماء والطاقة، وانتشرت

وتكتسب منهجية الترابط بين الغذاء والماء والطاقة أهمية خاصة، وذلك لكون العناصر الثلاثة التي تتناولها هذه المنهجية تعتبر عناصر أساسية لرفاهية الإنسان والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك من الأهمية أن يولي أصحاب اتخاذ القرار والمختصين الاقتصاديين والبيئيين اهتماماً كبيراً بهذه المنهجية، ودمجها في عملية اتخاذ القرارات وفي وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط

تداعيات وضع المنهجية وغرضها

عدم مراعاة جوانب الترابط فيما بين القطاعات في عملية اتخاذ القرارات، وخاصة في حالات ندرة الموارد وزيادة الطلب عليها، يؤدي غالباً إلى تضارب المصالح بين القطاعات التي تعتمد على نفس مجموعة الموارد، مع تزايد الضغط على هذه القطاعات. ولذلك تتصف القرارات والسياسات القطاعية التي لا تراعي الترابط، بأنها غير متكاملة وغير مستدامة، وخاصة أنها تترك تأثيرات سلبية مكلفة.

ولذلك برز الاهتمام بدراسة الترابط بين مختلف الجوانب والقطاعات ووضع منهجيات خاصة بها. والترابط $nexus^+$ هو علاقة



انتشرت حديثاً الدراسات التي تتناول منهجية اختلفت بإبراز جوانب وأبعاد 'الترابط' بين كل من: الغذاء، والماء، والطاقة. ومنهجيات الترابط بشكل عام تقدم تحليلاً يساعد في فهم التفاعلات بين العناصر أو القطاعات المترابطة موضوع المنهجية، وبما يساعد ذلك على تحسين إدارتها بطريقة أفضل وبشكل منسق وفي إطار تكاملي

أمثلة توضيحية لعلاقات الترابط بين الغذاء والماء والطاقة

علاقات الترابط	طرفي الترابط
الغذاء ← الماء	تؤثر الأنشطة الزراعية الموفرة للغذاء على جودة المياه مثل استخدام الأسمدة والكيماويات الزراعية. وهناك تأثير لتطهير الأراضي لغرض الزراعة على الأنظمة الهيدرولوجية. يؤدي الاستخدام غير الفعال للمياه من قبل الزراعة إلى سحب جائر للمياه الجوفية مما يؤدي بدوره إلى انعدام الأمن الغذائي في المستقبل.
الماء ← الغذاء	الماء هو أساس إنتاج الغذاء الزراعي، فبدون الماء لا يمكن أن تكون هناك محاصيل زراعية نحصل منها على الغذاء. كما أن الأنظمة المائية من بحار وأنهار توفر أنواع أخرى من الغذاء مثل الأسماك وغيرها. ويؤثر الماء سلباً على توافر الغذاء في حالات الفيضانات والجفاف وتملح التربة وتآكلها.
الغذاء ← الطاقة	يشكل زيادة الطلب على الغذاء بسبب زيادة السكان أعباءً متزايدة على أنظمة إنتاج الطاقة. كما قد ينشأ نزاع ما بين القطاعين عند التوجه نحو استخدام الأراضي المخصصة أو الصالحة لإنتاج الغذاء في أنشطة متعلقة بالطاقة مثل زراعة نباتات الوقود الحيوي أو الإقامة عليها منشآت الطاقة
الطاقة ← الغذاء	تستخدم الطاقة في العديد من أنشطة النظام الغذائي، بما في ذلك تشغيل الآلات الزراعية وتجهيز الأغذية وتعبئتها ونقلها وتبريدها وإعدادها. كما قد يؤثر الطاقة على الأمن الغذائي عند منح الأراضي الزراعية للاستخدام لأغراض الطاقة
الماء ← الطاقة	يعتبر الماء مصدراً لإنتاج الطاقة من خلال محطات الطاقة الكهرومائية، كما يستخدم الماء في تبريد محطات الطاقة الحرارية (الوقود الأحفوري أو الطاقة النووية)، وفي زراعة نباتات الوقود الحيوي.
الطاقة ← الماء	يتم استخدام الطاقة في القيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بتوفير المياه، مثل ضخ المياه الجوفية، ومعالجة وتوزيع المياه، ومعالجة المياه العادمة، وتحلية مياه البحر.



الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى تطوير تلك المنهجية ورفع التوعية بأهميتها. حيث هدفت منهجية الترابط بين الغذاء والماء والطاقة إلى فهم كيفية ارتباط كل قطاع منها بالقطاعين الآخرين وكيفية استخدام هذا الفهم في اتخاذ القرارات التي تساهم في تعزيز التنمية المستدامة والحد من الفقر

■ أمثلة حول العلاقات الترابطية بين الغذاء والماء والطاقة

يوجد في واقع الحال أمثلة

علاقات الترابط بين العناصر الثلاث لمنهجية الترابط بين الغذاء والماء والطاقة



عديدة حول أوجه علاقات الترابط بين الغذاء والماء والطاقة، ويبين الجدول أدناه أهم هذه الأمثلة فيما يقدم الشكل توضيحاً لأهم علاقات الترابط بين العناصر الثلاث: الغذاء والماء والطاقة، مع ربط هذه العلاقات الترابطية بالنظام البيئي ككل، على اعتبار أن الحفاظ على صحة هذا النظام يعد مطلباً أساسياً لاستدامة هذه العناصر الثلاث بمختلف علاقاتها الترابطية، ويتأثر هذا النظام سلباً إذا ما تم استخدام العناصر الثلاث بطرق غير مستدامة دون مراعاة الترابط بينهما

■ مزايا وضع منهجية للترابط بين الغذاء والماء والطاقة

بالطبع أن وجود الأمثلة العديدة للترابط بين الغذاء والماء والطاقة، دفعت بقوة نحو وضع منهجية تختص بتناول جوانب الترابط بين هذه العناصر الثلاثة، وبهدف مساعد في وصف ومعالجة الطبيعة المعقدة والمتشابكة لنظم هذه العناصر، والتي يتزايد الاعتماد عليها عالمياً في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة.

حيث أن نظم المياه والطاقة والغذاء معقدة ومتشابكة على نحو كبير، ولطالما تعامل صناع القرار في القطاعين العام والخاص مع هذه النظم الثلاثة على أنها منفصلة. ولكن في الوقت الذي تتزايد فيه الضغوط على الموارد

<https://www.gwp.org/globalassets/global/gwp-med-files/list-of-programmes/see-nexus/regional-roundtable/2019/nexus-approach-diagram.jpg>

حماية الأيكولوجية وخصاصة القول، أن منهجية الترابط بين الغذاء والماء والطاقة - من الناحية العملية - تشكل نهجاً تحليلياً يساعد في فهم التفاعلات بين البيئة الطبيعية والأنشطة البشرية، والعمل من أجل إدارة أفضل واستخدام أمثل للموارد الطبيعية عبر القطاعات والنطاقات المختلفة، وتعزيز القدرات في دمج التكامل وتحقيق الاستدامة ضمن عمليات التخطيط واتخاذ القرارات والتنفيذ والرصد والتقييم.

الطبيعية، فإن إدارة هذه النظم في آن واحد عبر مقارنة تعتمد على الربط فيما بينها يساعد في الوصول إلى فهم أفضل للترابط والمقايضة مما يجنب حدوث أزمة في الموارد الطبيعية. ولذلك فإن تعزيز أوجه الترابط بين نظم المياه والطاقة والأمن الغذائي؛ يفضي إلى زيادة الكفاءة في استخدام هذه النظم، وتعزيز أوجه التأزر في ما بينها، وتحسين سبل إدارتها، والحد من المفاضلات لصالح قطاعات دون أخرى، مع الحرص في الوقت نفسه على



الاسطورة مول
يعمل بمصاعد وسلالم
ميتسوبيشي
عدن



المحمل مول
يعمل بمصاعد وسلالم
ميتسوبيشي
يافع لبعوس



نصعد
بأمان





العوامل الدولية المؤثرة على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن

- قبطان / علي الصبحي

وكيل وزارة النقل

- د. صالح القملي

مؤسسة الرابطة الاقتصادية



■ ترصد هذه الورقة دراسة العوامل الدولية المؤثرة على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن نتيجة التطورات الدولية في السنوات الأخيرة بشكل عام وعلى التطورات الإقليمية الراهنة بشكل خاص، ويمكننا القول إن التطورات الدولية والأحداث السياسية والعسكرية في اليمن لها تأثير سلبي على النشاط التجاري لميناء عدن الذي يُعد ميناء محوري لوجستي بموقعة وفطرتة الجغرافية التي حباه الله بها، ويعتبر جزءاً اقتصادياً هاماً في البنية التحتية اللوجستية لليمن، وبالتالي فإن التطورات الدولية أو الإقليمية لها تأثير بشكل كبير على نشاطه، ومن خلال ذلك فقد بينت الورقة البحثية مدى تأثير تلك التطورات والعوامل المرتبطة بالنشاط الملاحي والتجاري لميناء عدن، ووضعت الحلول والمقترحات التي يمكن أن تحسن النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، وقد أتبعنا هذه الدراسة منهج البحث التاريخي والوصفي للمشكلة القائمة على عمليات ربط العوامل بنشاط الميناء

■ مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث الرئيسية في الإجابة على السؤال الآتي:

- هل ساعدت التطورات الدولية والإقليمية في تراجع النشاط الملاحي والتجاري لميناء عدن

■ أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من الأهمية الاقتصادية والتجارية لميناء عدن، حيث يعد موضوع البحث من المواضيع المهمة التي تتناول أسباب تراجع النشاط الملاحي والتجاري لميناء عدن خلال السنوات الأخيرة،

ووضع الحلول والمقترحات التي تساعد في توضيح الرؤى لدى صانعي القرار في تحسين النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، كما أن موضوع البحث يعد من المواضيع الهامة التي تؤثر بها الاقتصاد اليمني ولانها أضرها المواطن بشكل كبير

■ أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرف إلى التطورات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تراجع النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن
- توضيح أثار التطورات

الدولية والإقليمية على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن. - تقديم الحلول والمقترحات المناسبة، ووضع الرؤى للتعامل مع كل هذه التطورات

■ محاور البحث:

تناول البحث اهم التطورات الدولية والإقليمية التي تأثر بها النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن وبالتالي فقد قسم البحث إلى ثلاثة محاور هي: المحور الأول: التطورات الدولية وأثرها على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن المحور الثاني: التطورات الإقليمية وأثرها على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن المحور الثالث: عمليات السطو المسلح والقرصنة وأثرها على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن

المحور الأول: التطورات الدولية وأثرها على نشاط ميناء عدن::

أسهمت التطورات الدولية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة في التأثير على سلاسل الامداد، وارتفاع أسعار النقل البحري بشكل كبير، مما أثر على اقتصاديات أغلب بلدان العالم خاصة البلدان النامية ومنها اليمن؛ إذ شهد النشاط الاقتصادي والسياسي لليمن موجات من التراجع الحاد في مختلف القطاعات في العشر سنوات الأخيرة، أدت إلى تدهور كبير في البنى التحتية وتوقف

النشاط في أغلب هذه القطاعات؛ نتيجة لمجموعة من العوامل التي شهدتها البلد في الفترة الأخير سواء على المستوى المحلي او على المستوى الدولي

ففي الصعيد الداخلي أثرت الاحداث الأخيرة على نشاط ميناء عدن؛ إذ يعد ميناء عدن من أهم المرافق الحيوية في اليمن، حيث يلعب دوراً هاماً في النقل البحري والتجارة الدولية في المنطقة، والتي تأثر بشكل كبير نتيجة الاحداث السياسية والعسكرية المتسارعة التي شهدتها اليمن، والتي ساهمت في عدم الاستقرار وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي فيه خلال العقدين الأخيرين، فقد شهدت الفترة 2003م — 2017م تراجع كبير للنشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، وذلك لعدة أسباب منها على الصعيد المحلي، ومنها على الصعيد الإقليمي والدولي، فمن الملاحظ ومن خلال التقارير الصادرة من مؤسسة موانئ عدن نجد أن عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن شهدت تراجع كبير، إذ وصل عدد السفن الوافدة الى ميناء عدن في العام 2023م ما يقارب 270 سفينة/ مقارنة بعدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن خلال العام 2013م والبالغ عددها نحو 1351 سفينة، وهذا مؤشر يوضح مدى التراجع والكارثة التي يشهدها ميناء عدن، حيث كان ميناء عدن في خمسينيات القرن الماضي في التصنيف العالمي كالثالث ميناء عالمي

بعد ميناء نيويورك وليفربول في تزويد السفن بالوقود، ومناولة البضائع التي توزع على دول الخليج وشرق إفريقيا، ومن اندلاع حرب سنة 1967م الحرب العربية الإسرائيلية وأغلاق قناة السويس فقد ميناء عدن أهميته كميناء لتزويد السفن بالوقود بعد أن أصبحت السفن تبحر عبر راس الرجاء الصالح حتى العام 1979م من القرن الماضي، واليوم أصبح ميناء عدن بحسب مؤشر (CCPI) أسوأ الموانئ على مستوى غرب آسيا، واحتل المرتبة الرابعة من حيث تخفيض ساعات الوصول والانجاز في العام 2022م

ومما لا شك فيه أن هناك العديد من العوامل والتطورات الخارجية التي أسهمت بشكل كبير في تدني وتراجع النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن خلال السنوات الأخيرة، من هذه العوامل ما هو واضح وجلي، منها ما هو غامض وخفي وغير معلن عنه؛ فبحكم الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها ميناء عدن، وموقعه الجغرافي الذي يجعله من أهم الموانئ في المنطقة، والذي جعله محط أطماع لمختلف القوى الإقليمية والدولية، فمنذ الاستقلال ومدينة عدن تعيش حالة من الصراعات وعدم الاستقرار، والتي أسهمت في تحويل النشاط التجاري إلى دول أخرى أكثر أمناً واستقراراً وكذا هناك العديد من العوامل

جدول (1) تكاليف الشحن البحر إلى ميناء عدن قبل وبعد حرب 2015م

أولاً: تكاليف الشحن إلى ميناء عدن قبل حرب 2015م			
م	جهة الشحن	تكلفة الشحن حاوية 40 قدم	تكلفة الشحن حاوية 20 قدم
1	الموانئ الصينية إلى ميناء عدن	2100 - 2500 دولار	1100 - 1300 دولار
ثانياً: تكاليف الشحن إلى ميناء عدن بعد حرب 2015م			
1	من الموانئ الصينية إلى ميناء عدن	3000 - 3500 دولار	2300 - 2600 دولار
2	من الموانئ الأوروبية (روتterdam والمانيا) إلى ميناء عدن	8100 دولار	5600 دولار
3	من موانئ شرق اسيا عدن الصين إلى ميناء عدن	3600 - 4300 دولار	3000 - 3500 دولار

المصدر: اعدا الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: خالد عبد الواحد نعمان، تقرير موجز عن مقارنات تكاليف الشحن البحري والعماملات الجمركية والتخليص والنقل البري للواردات بين مينائي عدن والحديدة وما يعتمل به في المنافذ البرية قبل الحرب وخلال الحرب وحتى الان، 2023، ص2و3.

التجاري والملاحي لميناء عدن، ويظهر ذلك من خلال انخفاض عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن منذ مطلع العام 2015م، والموضحة في الجدول (2)

نلاحظ من الجدول (1)

التراجع الكبير في عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن منذ مطلع العام 2015م مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة؛ إذ تراجع النشاط الاقتصادي والملاحي في ميناء عدن بنحو 50% بعد العام 2015م مقارنة بما كان عليه قبل، كما نلاحظ من الجدول (1) أن عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن شهدت انخفاضاً حاداً في العام 2015م، ثم بدأت في التزايد، في الأعوام التي بعدها حتى وصلت إلى ما يقارب 700 سفينة، وهذا يعطي مؤشر على معاودة

نلاحظ إن هذه الإجراءات التي يتخذها التحالف العربي منذ مطلع العام 2015م، بسبب الحرب الداخلية التي تسببت فيها الميلشيات الحوثية، قد ساهمت بشكل كبير في تراجع النشاط

جدول (2) عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن خلال الفترة 2012-2018م

م	العام	عدد السفن الوافدة
1	2012	سفينة 1276
2	2013	سفينة 1351
3	2014	سفينة 1154
4	2015	سفينة 406
5	2016	سفينة 482
6	2017	سفينة 619
8	2018	سفينة 701
9	2019	سفينة 682

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة في تقارير مؤسسة مواني خليج عدن للأعوام 2012-2019م.

الخارجية التي ساهمت في تراجع النشاط الملاحي والتجاري لميناء عدن خلال السنوات الأخيرة، كان أهمها الإجراءات التي اتخذها التحالف العربي في مطلع العام 2015م والتي تقضي بضرورة مرور السفن والبضائع في موانئ الدول المجاورة أبرزها مينائي جدة وجبل علي لتفتيشها قبل وصولها إلى ميناء عدن، وهذا الإجراء أدى إلى تأخير عمليات التفتيش وإنزال البضائع وتلف الكثير منها في أغلب الأحيان وتحمل التجار لخسائر كبيرة؛ إذ بلغ متوسط التأخير في معاملات سفن الحاويات من 14 إلى 59 يوم، كما ارتفعت تكلفة الشحن بنحو 700 دولار إضافية للحاوية بسبب إجراءات التفتيش على السفن الوافدة إلى ميناء عدن في ميناء جدة وميناء جبل علي بدبي، أي تأخير يوم واحد في بقاء السفينة في عرض البحر قبل دخولها لمينائي جدة وجبل علي لأي سبب تخضع لعقوبة الدمريج والتي تقدر يومياً بين 20 — 28 ألف دولار.¹ وبالتالي أصبحت الخطوط العالمية لا تسير رحلات مباشرة إلى ميناء عدن بالسفن ذات الاحمال الكبيرة بل تتراد الموانئ المذكورة وأصبحت تتراد الميناء السفن الأقل حجماً والتي تسمى بالسفن المغذية (feeder ships). بسبب الإجراءات المعقدة وارتفاع تكاليف الشحن البحري إلى ميناء عدن والموضحة في الجدول (1)

1- جمال درهم زيد، المعوقات الداخلية والخارجية لنقل السلع إلى اليمن، الأسباب والحلول (حالة اليمن)، مركز الاعلام الاقتصادي، 2022، ص19.

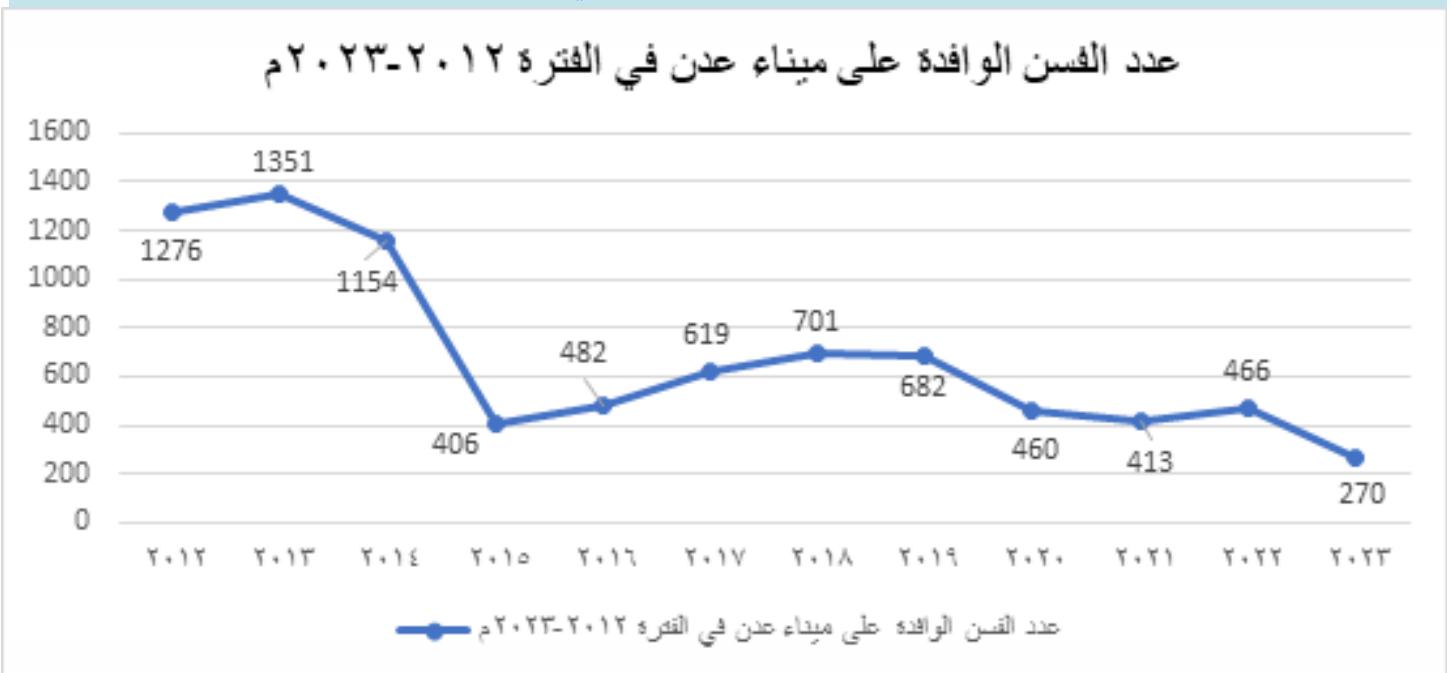
وأوكرانيا وبنسبة تصل على 46%، من واردات القمح الى اليمن، فقد واجهت الدولتين صعوبة كبيرة في إعادة تصدير هذه السلعة أما بسبب اغلاق موانئ أوكرانيا في وجه التصدير بسبب الحرب، أو بسبب العقوبات على روسيا وسفن نقل البضائع الروسية، فأصبح إمكانية استيراد القمح عبر روسيا او أوكرانيا صعب جداً، مما حد من قدرة اليمن على سد عجز الغذاء وتراجع النشاط التجاري والملاحي في مختلف موانئ اليمن

كما شهد العالم موجة تضخم عالمي جراء الحرب الروسية الأوكرانية أدى إلى ارتفاع مختلف أسعار السلع، وخصوصاً السلع الغذائية، والزراعية، وتزايد وتيرة المخاوف العالمية التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية

وفي الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج من أزمة جائحة كورونا، والتي كان لها أشد الأثر على اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام، دفعت الحرب الروسية الأوكرانية إلى زعزعة الاقتصاد العالمي، وتصاعد الأزمات، منها: أزمة الأمن الغذائي وأزمة الطاقة، وقد أحدثت الحرب اضطرابات كبيرة في قطاع اللوجستيات العالمي وسلال الامداد، الأمر الذي تسبب بالمجمل في تأخير نقل البضائع، وارتفاع كلفة الشحن البحري على المستوى العالمي، وتوقف العديد من كبريات الشركات الملاحية العالمية مثل: «ميرسك» و «هاباخ ليوود» وغيرها في نقل البضائع من وإلى روسيا وأوكرانيا، ومن المعروف أن اليمن يعتمد بشكل كبير في وارداته من القمح على كل من روسيا

النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، وفي الوقت هذا الذي يشهد معاودة النشاط الاقتصادي لميناء عدن ضربت جائحة كورونا الاقتصاد العالمي في مطلع العام 2020م، والتي أجبرت النشاط الاقتصادي العالمي على التراجع؛ إذ شكلت أزمة جائحة كورونا تحدٍ كبير اما مختلف البلدان، وهذا بدوره أدى إلى معاودة النشاط الاقتصادي في ميناء عدن إلى التراجع بعد ما كانت المؤشرات تدل على بدء الميناء في معاودة نشاطه السابق، حيث انخفض عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن في العام 2020م إلى 460 سفينة وفي العام 2021م إلى نحو 413 سفينة مقارنة بعدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن في العام 2019م والتي بلغ عددها بنحو 682 سفينة².

الشكل (2) عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن في الفترة 2012-2023م



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مؤسسة موانئ خليج عدن للأعوام 2012-2023م.

2- (التقارير الصادرة عن مؤسسة موانئ خليج عدن، للأعوام 2019-2021م.

حيث احتلت الموانئ اليمنية المرتبة الأولى من حيث ارتفاع أسعار الشحن جراء الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر؛ إذ وصل أسعار الشحن للحاويات 40 قدم إلى ما يقارب 8000 دولار، إلى ميناء الحديد، وما يقارب 6000 دولار إلى ميناء عدن للحاوية 40 قدم³، وفيما يلي جدول يوضح حجم ارتفاع تكاليف الشحن البحري إلى ميناء عدن بعد تصاعد هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، وقبل الهجمات الحوثية

الأحمر بحكم موقعه الجغرافي الذي يجعله البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، فقد تأثر النشاط التجاري والملاحي للميناء بكل التطورات التي جرت في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، والصراع الإقليمي والدولي التي تشهدها هذه المنطقة فمع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مطلع أكتوبر من العام 2023م، وما أفرزته هذه الحرب من تداعيات على المستوى الإقليمي، كان أبرزها تهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن؛

والتي دفعت بالكثير من الدول إلى اتخاذ قرارات منع تصدير المواد الغذائية، فمثلاً: اندونيسيا أوقفت تصدير زيت النخيل، والهند أوقفت تصدير القمح، وكل هذه التطورات أسهمت ولو بشكل بسيط في تراجع النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، إذ شهد عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن خلال العام 2022م تراجع كبير، حيث وصلت إلى نحو 466 سفينة وفي العام 2023م استمر التراجع في عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن بواقع 270 سفينة فقط، بحسب البيانات الواردة في تقرير مؤسسة موانئ خليج عدن لعامي 2022 و2023م. وفيما يلي شكل توضيحي يبين حجم التراجع في عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن خلال الفترة 2012-2023م

جدول (3) تكاليف الشحن البحري الى بعض الموانئ في الجزيرة العربية بعد الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر

الميناء	تكاليف الشحن البحري للحاوية 40 قدم	نسبة ارتفاع تكلفة الشحن البحري	p
ميناء الحديد	دولار 7800	200%	1
ميناء عدن	دولار 6200	200%	2
ميناء جدة	دولار 4400	300%	3
ميناء دبي	دولار 2050	100%	4
2016	سفينة 482	سفينة 482	5

المصدر: خالد عبدالواحد نعمان، تقرير موجز عن مقارنات تكاليف الشحن البحري والمعاملات الجمركية والتخليص والنقل البري للواردات بين مينائي عدن والحديدة وما يعتل به في المنافذ البرية قبل الحرب وخلال الحرب وحتى الآن، 2023، ص4.

وقبل الحرب الداخلية 2015م ومن خلال المقارنة بتكاليف الشحن البحري إلى ميناء عدن قبل الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر، وقبل حرب 2015، وما تبعها من إجراءات اعاققت النشاط التجاري والملاحي للموانئ اليمنية وأهمها ميناء عدن، كما نجد أن النشاط الملاحي والتجاري لميناء

إذ أحدثت الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن تراجع كبير في النشاط الملاحي الدولي عبر مياه البحر الأحمر، إذ تسببت الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر في شكل مباشر في ارتفاع كلفة شحن البضائع المتجه على كل من موانئ الجزيرة العربية،

المحور الثاني: التطورات الإقليمية وأثرها على النشاط التجاري والملاحي ميناء عدن: تشهد المنطقة تنافساً محموماً منذ مطلع القرن الماضي، فمنذ افتتاح قناة السويس في العام 1869م، والتي ربطت البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط تزايدت الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للمنطقة بشكل كبيرة، وفي نفس الوقت تزايدت وتيرة الصراعات الدولية والإقليمية والتي أثرت بشكل كبير في مصالح دول المنطقة، وبما أن ميناء عدن يعد نقطة ارتكاز التجارة للسفن التجارية الداخلة والخارجة من البحر

3- تضاعف أسعار الشحن البحري إلى مينائي عدن والحديدة، عدن نيوز، 27 ديسمبر 2023. متاح على الرابط الاتي: <https://www.newsyeemen.net/nwe/96210>

شكل (3) حركة السفن التجارية بعد الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الاحمر



Fig 1 - Many ships are now routing around the Cape of Good Hope



Fig 2 - 42 incidents have taken place in the Red Sea between 01 December 2023 and 18 January 2024



النفط الفرنسية ليمبورخ في العام 2002م في مرسى تصدير النفط بالشحر، والذي أدى الى ارتفاع تكاليف التأمين البحري في المياه الإقليمية اليمنية، وهذان الحدثان شكلا منعطف تاريخي هام في حركة نشاط الموانئ اليمنية، وقد صنّف المجتمع الدولي تلك الهجمات بالإرهابية، وسنتعامل مع هذين الحدثين لكون موضوعنا يركز على التداعيات الاقتصادية للهجمات على السفن وأثرها على نشاط ميناء عدن، ولنا نتناولها من جانب عسكري أو قانوني، وقد أعلنت اليمن الخسائر الفعلية التي تكبدتها جراء الهجوم الذي تعرضت له ليمبورخ اذ وصلت إلى 7690000 دولار شهرياً بحسب توضيح

وليده عصرنا الحاضر فقد ظهرت مع ازدهار حركة التجارة والملاحة الدولية ومرت بمراحل عديدة، فقد واجهت الكثير من الحضارات القديمة خطر القرصنة وما يترتب عليها من الهجوم على السفن التجارية ونهب البضائع، وفي الوقت الحاضر أثرت ظاهرة القرصنة على نشاط التجارة الدولية خاصة في منطقة خليج عدن والبحر الأحمر.

وفيما يتعلق بأعمال السطو المسلح في المياه الإقليمية اليمنية فقد شكل الهجوم على المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن عام 2000م، والذي أدى إلى انسحاب الشركة السنغافورية المشغلة لميناء عدن PSA، والهجوم الذي تعرضت له ناقلة

عدن قد تأثر بشكل كبير، فمن الملاحظ من خلال الشكل (2) تراجع عدد السفن الوافدة إلى ميناء عدن خلال العام 2023م، وهذا يدل على تأثير نشاط ميناء عدن التجاري والملاحي بالهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر وارتفاع تكاليف الشحن البحري مقارنة بتكاليف الشحن البحر الى ميناء عدن قبل الحرب التي اندلعت في مطلع العام 2015م، والشكل (3) يوضح حركة السفن وتحول مسارها عبر رأس الرجاء الصالح بعد ان كانت تمر عبر مياه البحر الأحمر

أيضاً من خلال مقارنتنا بين الجدول (1) والجدول (3) يتبين لنا حجم ارتفاع تكاليف الشحن البحري إلى ميناء عدن، مقارنة بتكاليف الشحن إلى الموانئ في الدول الأخرى، وإن استمر ارتفاع أسعار الشحن البحري بهذا المستوى سيؤدي حتماً إلى تدهور النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، في ظل انخفاض تكاليف الشحن البحري في الموانئ الأخرى المجاورة والمنافسة لميناء عدن؛ مثل ميناء دبي، وميناء جدة.

المحور الثالث: القرصنة والسطو المسلح على السفن وأثرها على نشاط ميناء عدن:

لم تكن القرصنة البحرية وأعمال السطو المسلح التي تتعرض لها السفن التجارية

مناولة الحاويات في ميناء عدن، وفي الجداول الآتية قيمة رسم مخاطر الحرب الذي فرضه الخط الملاحي HPL على شركة الحديدة للملاحة والنقل على الحاويات المتداولة في ميناء عدن، الذي يسير رحلاته إلى الميناء ويفرض رسم مخاطر الحرب على الحاويات مساحة 20 قدم بواقع 450 دولاراً وللحاوية 40 قدم 900 دولار.

نجد أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها اقتصاد الجمهورية اليمنية خسائر كبيرة جداً إذ

عند تعرض أي سفينة لهجوم في الموانئ اليمنية ويمكننا قياس تداعيات العمليات الإرهابية وظهور القرصنة الصومالية على السفن التجارية في خليج عدن في العام 2005م حتى العام 2010م والتي ارتفعت وتيرتها خلال الأعوام 2007-2008م، والتي رافقها إنشاء موانئ في دول الجوار نشطت كمحطات ترانزيت، وهذا بدوره أدى إلى توقف البرنامج الاستثماري لميناء عدن، وخسارة الاقتصاد اليمني النقد الأجنبي من خلال نشاط

وزير النقل والشؤون البحرية اليمني حينذاك حيث تتركز هذه الخسائر في رسوم التأمين الإضافية التي فرضت على سفن الشحن القادمة إلى اليمن، بواقع 298 دولار أمريكي عن كل حاوية شحن ساعة 20 قدمًا وتجنبت سفن الشحن الموانئ اليمنية عقب الهجوم على «ليمبورخ» وأوقعت خسائر شهرية على سلطات الموانئ اليمنية التي تجمعها من الضرائب على الواردات التي تقدر بقرابة 800 ألف دولار، أما عن رسوم التأمين على الناقلات التي تنقل نפטاً من موانئ التصدير اليمنية، الذي فرضته شركات التأمين تصل إلى 400 ألف دولار عن كل رحلة، ناهيك عن ارتفاع أسعار بواليص التأمين، إذ تضاعفت الأسعار بمقدار 300% مما يعني أن السفينة التي تسعى إلى الرسو في ميناء يمني عليها أن تدفع ما معدله مبلغ 150 ألف دولار رسوم تأمين إضافية

واستغلت شركات التأمين برفع تعرفه التأمين على السفن التي تنوي الدخول إلى ميناء عدن إلى بشكل كبير، وعلى أثر هذه التكلفة المرتفعة تراجعت خطوط النقل البحري والسفن في استخدام ميناء عدن كمحطة ترانزيت لمدة عامين، ولم يتعافى ميناء عدن إلا بعد خمسة سنوات تدريجياً بعد أن أودعت الحكومة ضماناً بنكية في أحد البنوك البريطانية لصالح شركات التأمين في لندن، على أن يتم الخصم منها دون الرجوع إلى الوزارة

جدول رقم (4) خسائر رسم المخاطر للحاويات المفرغة مساحة 20 قدم في الفترة 2015-2019م

العام	عدد الحاويات مساحة 20 قدم	الخسائر بالدولار الأمريكي
2015	40577	18259650
2016	56314	25341300
2017	73456	33055200
2018	90325	40646250
2019	29530	13288500
الإجمالي	290202	130590900

المصدر: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، دراسة أثر ارتفاع أقساط التأمين البحري على الاقتصاد، الإدارة العامة للتخطيط والتسويق والاعلام.

جدول رقم (5) خسائر رسم المخاطر للحاويات المفرغة مساحة 40 قدم في الفترة 2015-2019م

العام	عدد الحاويات مساحة 40 قدمًا	الخسائر بالدولار الأمريكي
2015p	26492	23842800
2016p	36218	32596200
2017p	47547	42792300
2018p	54664	49197600
2019p	21144	19029600
الإجمالي	186065	167458500

المصدر: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، دراسة أثر ارتفاع أقساط التأمين البحري على الاقتصاد، الإدارة العامة للتخطيط والتسويق والاعلام.

- الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت إلى زعزعة الاقتصاد العالمي، وتصاعد الأزمات، واضطرابات كبيرة في قطاع اللوجستيات العالمي وسلال الامداد، الامر الذي تسبب بالمجمل في تأخير نقل البضائع، وارتفاع كلفة الشحن البحري على المستوى العالمي، وتوقف العديد من كبرى الشركات الملاحية العالمية مثل: 'ميرسك' و 'هاباخ ليود' وغيرها. وما خلفته من توقف بعض صادرات وواردات اغلب الدول ومنها اليمن

ثانياً: التطورات الداخلية والإقليمية، والتي كان لها دور كبير في تراجع النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، ومن أبرز هذه التطورات ما يلي:

- حالة عدم الاستقرار التي تعيشها اليمن منذ العام 2011م - انسحاب الشركات النفطية من اليمن، مثل شركة كنديان، وشركة هنت والتي أدى انسحابهما إلى انخفاض انتاج النفط من 450 ألف برميل إلى ما يقارب 100 ألف برميل، وهذا أدى الى انخفاض النشاط التصديري لميناء عدن

- الحرب الدائرة في البلاد مع المليشيات الانقلابية الحوثية منذ العام 2015م

- الإجراءات التي اتخذها التحالف العربي في مطلع العام 2015م والتي تقضي بضرورة مرور السفن إلى مينائي جدة وجبل

لميناء عدن؛ وإن هذه العوامل لا يمكن التغلب عليها في ظل استمرار الصراع والتوتر السياسي التي تشهده البلاد، والتي أثرت بشكل سلبي على قدرة الحكومة في تنفيذ خططها بشكل كامل وفعال، خصوصاً توقف البرنامج الاستثماري للتطوير، وفي المقابل شددت كل الموانئ المجاورة تطوير وتحديث لبنيتها الفوقية والتحتية

تحديات النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن:

مما سبق نجد أن هناك العديد من العوامل الرئيسية التي لها تأثير على النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن خلال السنوات الاخيرة، والتي يمكن إيجازها في التالي: -

أولاً: التطورات الدولية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، والتي كان لها تأثير على سلاسل الامداد، وارتفاع أسعار النقل البحري بشكل كبير، وأبرز هذه الاحداث:

- الأزمة الاقتصادية العالمية في العام 2008م، والتي أثرت على أداء الاقتصاد العالمي، وساهمت في تراجع أداء شركة موانئ دبي التي كان تشغل ميناء عدن في تلك الفترة

- أحداث الربيع العربي، وتأثير اليمن بمحدثاته، وما ترتب عليه من تراجع مستوى الاقتصاد اليمني

- جائحة كورونا، وتوقف النشاط الاقتصادي العالمي في العالم

قدرت حجم الخسائر في خمسة سنوات فقط بمبلغ 130590900 دولار أمريكي، وهذه يمثل تسرب من النقد الأجنبي لدى البلد، ولم تكن هذه الخسائر الوحيدة للحاويات المفرغة في الميناء وإنما هناك خسائر أخرى مماثلة لها ترتبط بالحاويات المفرغة سعت 40 قدمًا نجدها بالتفصيل في الجدول (5)، ومن الجدول (4) و (5) نلاحظ الارتفاع الملحوظ في الخسائر الاقتصادية التي مُني بها اقتصاد الجمهورية اليمنية في المدة 2015-2019م، إذ تقدر قيمتها في المدة (2015-2019م) بمبلغ 167458500 دولار. نجد أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها اقتصاد الجمهورية اليمنية خسائر كبيرة جداً إذ قدرت حجم الخسائر في خمسة سنوات فقط بمبلغ 130590900 دولار أمريكي، وهذه يمثل تسرب من النقد الأجنبي لدى البلد، ولم تكن هذه الخسائر الوحيدة للحاويات المفرغة في الميناء وإنما هناك خسائر أخرى مماثلة لها ترتبط بالحاويات المفرغة سعت 40 قدمًا نجدها بالتفصيل في الجدول (5)، ومن الجدول (4) و (5) نلاحظ الارتفاع الملحوظ في الخسائر الاقتصادية التي مُني بها اقتصاد الجمهورية اليمنية في المدة 2015-2019م، إذ تقدر قيمتها في المدة (2015-2019م) بمبلغ 167458500 دولار

وفي الأخير يمكننا القول إن هناك مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية أسهمت في تراجع النشاط التجاري والملاحي

• العمل مع المنظمات الدولية على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، وتحسين الأمن البحري في المنطقة ودعم المركز الإقليمي للمراقبة ومكافحة القرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر الذي تم تأهيله حالياً في عدن، مع توفير حماية بحرية مشتركة من قوات خفر السواحل والتحالف الدولي

• إعادة ترتيب العلاقات مع دول التحالف العربي، والعمل على إعطاء الحرية لميناء عدن وباقي الموانئ اليمنية في ممارستها نشاطها التجاري والملاحي بدون أي تدخلات أو قيود مفروضة

• عمل اتفاقيات دولية أو إقليمية من شأنها تجديد وتحديث النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن، وإعادة تفعيل البروتوكولات المعنية بالنشاط البحري الموقعة مع الدول الإقليمية.

• مراجعة التشريعات الوطنية خاصة (قانون حماية البيئة البحرية من التلوث رقم 16 لسنة 2004م والقانون البحري اليمني رقم 15 لسنة 1996م. اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري وتشكيل اللجنة الوطنية للأمن البحري

• التشديد على امتثال الميناء لشروط المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (ISPS Code) وتحديث الخطة الامنية وفقاً والمستجدات والتهديدات المحتملة

إذ أثرت هجمات القرصنة إلى تراجع حركة السفن وتأخيرها في الشحن

- زيادة تكاليف التأمين البحري؛ أدت ظاهرة القرصنة إلى زيادة رسوم التأمين على السفن المتجه إلى ميناء عدن

- التأثير على سمعة وتصنيف ميناء عدن؛ أسهمت أعمال القرصنة في خليج عدن والبحر الأحمر في تصنيف ميناء عدن، وعدم قدرته على توفير بيئة آمنة لحركة التجارة البحرية (الشحن والتفريغ)، مما يجعل ملاك السفن وشركات الملاحة والتجار يخشون استخدام الميناء؛ بسبب المخاوف من أعمال القرصنة والأمن البحري

التوصيات والحلول المقترحة:

وفي مجمل العوامل الدولية والإقليمية والمحلية التي أسهمت في تراجع النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن؛ فإننا نرى أنه لا يمكن التغلب عليها في ظل استمرار الصراع والتوتر السياسي التي تشهده البلاد، في حين يمكن العمل على استعادة النشاط التجاري والملاحي لميناء عدن من خلال هذه التوصيات:

• التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للصراع في اليمن من أجل تحقيق تحسينات جذرية في بنية التجارة البحرية في ميناء عدن، واستعادة دوره كمركز رئيسي للتجارة الدولية في المنطقة

على لتفتيشها قبل وصولها إلى ميناء عدن

- توقف تصدير الغاز الطبيعي المسال منذ العام 2015م، وانسحاب شركة توتال الفرنسية وشركة كوجاز الكورية

- معاودة النشاط التجاري والملاحي إلى ميناء الحديدة والصليف، وإجبار الشركات الملاحية والتجار بعدم إنزال بضائعهم في ميناء عدن

- الهجمات الحوثية على شركات النفط، في ميناء الرضمة وميناء النشيمة في العام 2023م، والتي أدى إلى توقف تصدير النفط

- اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مطلع أكتوبر من العام 2023م، وما أفرزته هذه الحرب من تداعيات على المستوى الإقليمي؛ إذ أحدثت الهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر تراجع كبير في النشاط الملاحي الدولي عبر مياه البحر الأحمر، تسببت الهجمات الحوثية بشكل مباشر في ارتفاع كلفة شحن البضائع المتجه على كل من موانئ الجزيرة العربية، حيث احتلت الموانئ اليمنية المرتبة الأولى من حيث ارتفاع أسعار الشحن

ثالثاً: تداعيات عمليات القرصنة والسطو المسلح على الاقتصاد اليمني شكلت تأثير على ميناء عدن من حيث:

- التأثير على حركة السفن؛



• العمل على خطة تطويرية للبنية التحتية والفوقية لميناء عدن لاستيعاب سفن الحاويات العملاقة ليتمكن من مناقشة الموانئ المجاورة في المنطقة

• تطبيق تعرفة الرسوم الجمركية والضريبية بشكل موحد في جميع المنافذ البرية والبحرية اسوة وم اهو مطبق في ميناء عدن مكافحة التهريب على الشريط الساحلي

• دعم الجهات الأمنية ومنها خفر السواحل بوسائل الحماية وادخال نظام الامن السبراني

• تشكيل مركز وطني لتبادل المعلومات الأمنية من الجهات ذات العلاقة وتفعيل المركز الاقليمي البحري Remisc لتبادل المعلومات مع دول الاقليم بحسب مدونة سلوك جيوتي

• تحديد جهة امنيته واحدة تقوم بتنفيذ الخطة الخطط الامنية في المرافق المينائية

• استعداد المرافق المينائية والجهات ذات العلاقة لتنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية في التدقيق الالزامي

• سرعة الانضمام الى الاتفاقيات الدولية البحرية وعكسها في التشريعات الوطنية

• تطبيق اتفاقية FAL لتسهيل النقل البحري والعمل على تطبيق نظام النافذة الواحدة لتسهيل النقل والتجارة طبقاً وإرشادات المنظمة البحرية الدولية (IMO) وكذا منظمة التجارة العالمية (WTO). والتي دخلت حيز التنفيذ الالزامي ابتداء من 1 يناير 2024م

قائمة المصادر:

- تضاعف أسعار الشحن البحري الى مينائي عد والحديدة، عدن نيوز، 27 ديسمبر 2023. متاح على الرابط الاتي: <https://www.newsyemen.net/nwe/96210>
- تقارير مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، للأعوام 2013-2023م
- جمال درهم زيد، المعوقات الداخلية والخارجية لنقل السلع الى اليمن، الأسباب والحلول (حالة اليمن)، مركز الاعلام الاقتصادي، 2022.
- خالد عبدالواحد نعمان، تقرير موجز عن مقارنات تكاليف الشحن البحري والمعاملات الجمركية والتخليص والنقل البري للواردات بين مينائي عدن والحديدة وما يعمل به في المنافذ البرية قبل الحرب وخلال الحرب وحتى الان، 2023.
- مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية، دراسة أثر ارتفاع اقساط التامين البحري على الاقتصاد، الإدارة العامة للتخطيط والتسويق والاعلام

تجارب ناجحة



أستراليا.. الدولة القارة

د. سامي محمد قاسم

رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

أستراليا، الدولة القارة التي لا يتجاوز عدد سكانها 25 مليون نسمة ولنا تربطها حدود جغرافية بريّة بأي دولة أخرى، عانت أستراليا اقتصادياً كغيرها من الدول البعيدة جغرافياً، وإن كانت دول أميركا اللاتينية عوضت هذا البعد بالقرب من الولايات المتحدة، فإن أستراليا عوضته بالقرب من الصين واليابان

لدى أستراليا سوق اقتصادي ذات إنتاج محلي مرتفع مع انخفاض معدل الفقر. ويعدّ الدولار الأسترالي العملة الرسمية للدولة، وأيضاً لجزيرة كريسمس وجزر

المساحة: 7.741.220 كيلومترا مربعا ، سادس أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، وهي الدولة الوحيدة التي تحكم قارة بأكملها، بينما يبلغ عدد سكانها أكثر من 24 مليون نسمة

اقتصاد أستراليا:

هي دولة منعزلة عن العالم، جغرافياً على الأقل، بعيدة عن ضوضاء الحروب والأزمات السياسية، هذه الخاصية التي بدت في كثير من الأحيان وكأنها نقمة عليها، إلا أنها في كثير من الأحيان تثبت أنها نعمة حباها الله بها.

استراليا أو رسميا الاتحاد الالسترالي (كومنولث استراليا) هي دولة فدرالية ذات سيادة تضم البر الرئيسي للقارة الأسترالية، وجزيرة تسمانيا، والعديد من الجزر الأصغر. تقع في نصف الكرة الجنوبي جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، عاصمتها كانبرا. ويحيط القارة من الشمال بحر تيمور وبحر أرفورا ومضيق توروز ومن الشرق بحر كورال وبحر تسمان ومن الجنوب ممر باس، ويحيط بها من الجنوب والغرب المحيط الهندي تبلغ مساحة استراليا



ورغم قسوة هذا التصريح، فإنه كان بداية لتوضيح منهج الحكومة آنذاك، والذي قاد أستراليا إلى تحول اقتصادي عظيم

وكان من ضمن الإصلاحات الاقتصادية حينها تعويم الدولار الأسترالي وبالتالي انخفاضه، مما أدى إلى زيادة تنافسية الصادرات الأسترالية. إضافة إلى تحرير المؤسسات المالية من القيود المفروضة عليها، وخفض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على الواردات بهدف التحكم في التضخم وزيادة التنافسية مع المنتجات المحلية. كما أعيد تنظيم المؤسسات الحكومية بشكل يزيد من شفافيتها، والتركيز على الصناعات المحلية وسوق العمل حتى تنخفض معدلات البطالة

وقد عانى الاقتصاد الأسترالي من موجات ركود في السبعينيات والثمانينيات، وبداية التسعينيات، وكان ركود عام 1991 هو آخر ركود مر بالاقتصاد الأسترالي، ومنذ

لم يكن احد يتوقع ان تحقق أستراليا هذه القفزة النهضوية التي حققتها خلال السنوات الماضية فمنذ الستينيات الميلادية وهي غارقة في دوامات اقتصادية، حتى صرح رئيس الوزراء السنغافوري وقائد النهضة السنغافورية لي كون يو عام 1980 أن أستراليا في طريقها لتكون «قمامة آسيا» بسبب زيادة معدل البطالة وخروج التضخم عن سيطرة الحكومة الأسترالية، ولم تكن هذه الجملة مبالغاً فيها كما علق رئيس وزراء أستراليا بعد ثمانية أعوام من ذلك التصريح

منذ النصف الأول من الثمانينيات، أطلقت الحكومة الأسترالية حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، وسوّقت لهذه الحملة أمام الشعب الأسترالي بشكل واضح وشفاف، ففي عام 1986 صرح وزير المالية آنذاك - ورئيس الوزراء لاحقاً - بول كيتنج أن أستراليا إن لم تتدارك وضعها الاقتصادي، ستصبح إحدى دول العالم الثالث بلا شك.

كوكس وجزيرة نورفولك، فضلاً عن دول جزر المحيط الهادي المستقلة كيريباتي وناورو وتوفالو. وفي عام 2006 بعد اندماج بورصة الأسترالية وبورصة العقود الآجلة بسيدني، أصبح سوق الأوراق المالية بأستراليا تاسع أكبر سوق في العالم وتصنف أستراليا الثالثة في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010، وتعدّ أستراليا في المركز الثالث عشر كأكبر اقتصاد والتاسعة من حيث الناتج المحلي الأجمالي للفرد: أعلى من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الدولة مصنفة في المركز الثانية ضمن مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة 2010 والأول في مؤشر الزدهار لإحصائيات ليجاتوم 2010، وكل مدن أستراليا الكبرى تصنف ضمن إحصائيات العالمية للمدن التي يمكن العيش بها: حيث تصنف ملبورن في المركز الثاني ضمن إحصائيات ذي إيكونوميست لعام 2008 ضمن أكثر مدن يمكن العيشة بها، ويليه بيرث وأديليد وسيدني في المركز الرابع والسابع والتاسع

شكلت ثقافات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس وثقافات المهاجرين ملامح المجتمع الأسترالي. ومنذ عام 1996م، تضاعفت أعداد المهاجرين القادمين من أفريقيا والشرق الأوسط

الناتج المحلي الإجمالي	1.488 تريليون دولار
إجمالي الناتج المحلي للفرد	43000 دولار
نسبة النمو	2.5%
نسبة التضخم	5.7%

حتى مع استمرار قدوم المهاجرين إليها، الذين استطاعت الحكومة الأسترالية احتواءهم في منظومتها الناجحة والاستفادة منهم بشكل يدعم نموها الاقتصادي

تملك أستراليا موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة، أسهمت بشكل رئيسي في جذب مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي؛ فهي تمتلك احتياطات كبيرة من الفحم (رابع أكبر منتج له) وخام الحديد (3 أكبر منتج في العالم) والنحاس والذهب (تمتلك أكبر احتياطات من الذهب في العالم، وتوفر أكثر من 14% من الطلب العالمي من الذهب) الغاز الطبيعي واليورانيوم (هي مسؤولة عن 46% من إمدادات اليورانيوم في جميع أنحاء العالم، فلديها رواسب غنية من خام اليورانيوم، الذي يتم تكيّره لاستخدامه كوقود لصناعة الطاقة النووية) ومصادر الطاقة المتجددة. وسوف تسهم سلسلة الاستثمارات الأجنبية الكبيرة هذه بتوسيع قطاع موارد أستراليا بشكل هائل، مثل

إن التجربة الاقتصادية الأسترالية ملهمة بأشكال عدة، فقد خرجت بها حكومتها من هاوية اقتصادية ظن الكثيرون أنها لن تستطيع الخروج منها، واتبعت في ذلك أسلوباً يتناسب مع خصائصها الجغرافية والسياسية. وما يؤكد التميز الأسترالي في سياساتها، طريقة تعاملها مع المهاجرين، ففي الوقت الذي تتدمر فيه دول العالم من المهاجرين إليها، تستقبل أستراليا سنويا ما يقارب 190 ألف مهاجر، وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف المهاجرين إلى الولايات المتحدة نسبة إلى عدد السكان. وليست هذه السياسة جديدة على أستراليا، فما نسبته 28 في المائة من الشعب الأسترالي ولد خارج أستراليا، ونصف سكان أستراليا إما ولدوا خارج أستراليا أو من أبوين ولدا خارجها. ولم تعزّ نسب البطالة في السابق إلى المهاجرين من خارج أستراليا، لأنها ببساطة لم تكن السبب في ذلك، والدليل على ذلك هو انخفاض معدل البطالة مع الإصلاحات الاقتصادية،

تلك السنة وحتى اليوم، والاقتصاد الأسترالي في نمو مطرد، حتى أصبح الأستراليون يفاخرون أنه في آخر ركود اقتصادي لهم

ولا يعني ذلك أن اقتصاد أستراليا لم يمر بتقلبات، فهو تأثر بالأزمات والدوائر الاقتصادية كغيره من اقتصادات العالم، إلا أن تأثيره كان بسيطاً نظراً لمتانته وحكمة القائمين عليه إضافة إلى انعزال أستراليا عن كثير من المتغيرات العالمية... وحتى مع قربها من الأسواق الآسيوية، خرجت أستراليا من الأزمة الآسيوية عام 1997 دون تأثير ملحوظ وهو ما يعتبر معجزة اقتصادية

استفادت أستراليا كثيراً من نهضة الصين التي تعد الشريك الاقتصادي الأول لأستراليا 25% من تجارتها، كما أنها وثقت علاقتها الاقتصادية بالأسواق الآسيوية والعالمية، منوعة بذلك من شركائها الاقتصاديين، كما نوّعت قبل ذلك في مواردها الاقتصادية بين التعدين والتصنيع والزراعة، مستفيدة من مساحاتها الشاسعة التي تتيح لها القيام بكل هذه الأنشطة الاقتصادية

تمثل التجارة أهم القطاعات في أستراليا، ومن الدول الرائدة التي تتعامل تجارياً مع أستراليا الصين (155 مليار دولار) والولايات المتحدة (64 مليار دولار) واليابان (61 مليار دولار) وكوريا الجنوبية (32 مليار دولار) والمملكة المتحدة (29 مليار دولار) وأيضاً مع نيوزيلندا و سنغافورة





118 مليار دولار أسترالي، والتي اجتذبت مستثمرين من داخل البلاد وخارجها يساهم قطاع التصنيع حالياً بحوالي **6%** من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصدر سلعاً بقيمة **96** مليار دولار أسترالي، ويعمل بها **860,000** شخص. وتعد الشركات الكبرى مثل بوينغ وجنرال إلكتريك من كبار المستثمرين في هذه الصناعة الحيوية. يمثل القطاع الزراعي **3%** من الناتج المحلي الإجمالي الأسترالي في المزرعة و **12%** إذا تمت إضافة القيمة من خلال المعالجة خارج المزرعة تم تصدير أكثر من **50** مليار دولار وحوالي **60%** من إنتاج المزارع سنوياً مما يمثل **14%** من إجمالي الصادرات، وتشمل المنتجات التي تصدرها أستراليا المنتجات البستانية مثل الفواكه والمكسرات والخضروات

ويعتبر التعدين هو الصناعة الأساسية فيها، وقد ساعدت الموارد الطبيعية أستراليا في أن جعل اقتصادها يحتل المرتبة **13** في العالم (ويتوقع ان تصل إلى المرتبة **11** خلال السنوات الخمس القادمة) شكل صناعة الخدمات أكثر من **70%** من الناتج المحلي الإجمالي مع وجود قطاع مالي عصري متطور، فإن الأداء والخبرة الاقتصادية الأسترالية تجعل من أستراليا المكان المفضل لممارسة الأعمال التجارية والمركز التجاري العالمي في عام **2015**، صنّف البنك الدولي أستراليا على أنها أسرع مكان لبدء نشاط تجاري. حيث تبلغ قيمة قطاع خدمات الأعمال **1.7** تريليون دولار أسترالي، ويضيف ما يصل إلى **11%** من إجمالي الناتج المحلي الوطني أي ما يعادل

مشروع الغاز الطبيعي السائل **Gor-gon**، الذي تبلغ قيمته **40** بليون دولار. كما أن لدى أستراليا قطاع خدمات ضخمة، وهي، كذلك، من الدول الرائدة في تصدير الموارد الطبيعية، والطاقة، والمنتجات الغذائية تشمل المبادئ الرئيسية لسياسة أستراليا التجارية على تقديم الدعم للتجارة المفتوحة، والتأكيد على النتائج الناجحة لمقررات دورة الدوحة في قطر بشأن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، خاصة ما يتعلق بقطاعي الخدمات والزراعة من المتوقع أن يولد قطاع الموارد رقماً قياسياً يبلغ **264** مليار دولار من الصادرات الأسترالية، وهو ما يمثل أكثر من **70%** في المائة من صادرات السلع، وتتمتع أستراليا بالاكتمال الذاتي، وتحصل على معظم ثروتها من احتياجاتها الضخمة من الموارد الطبيعية،



يكتبه: د. حسين الملصي

رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

إلى من يهمه الأمر:

الاستثمار في عدن.. الخروج من الشرقة

وجاذبه للاستثمار في عدن يتطلب وجود ادارة واحدة لعدن كلها يأتي على راسها محافظ المحافظة لإعادة تنظيم عملية الاستثمار واهمها خلق بيئة سياسية وامنية وإدارية وقانونية جاذبة للاستثمار في كل العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وحاليا العاصمة السياسية المؤقتة

ان الخروج من ازمة الاستثمار في عدن يمكن ان يقوم على اساس شراكة فاعلة بين الحكومة والقطاع الخاص وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص في كل عمليات اعادة تخطيط البيئة الجاذبة للاستثمار في كل مدينه عدن

نقترح شراكة جديدة ونوعية بين الهيئة المقترحة الواحدة للاستثمار التي تدير الاستثمار والقطاع الخاص من خلال:

- عقد حوار مع القطاع الخاص لدراسة اسباب فشل الاستثمار بسبب غياب البيئة الجاذبة للاستثمار والاتفاق على اجراءات وسياسات لتجاوزها من خلال العمل المشترك

ولتحسين بيئة الاستثمار وبالتالي جذب الاستثمار سوف نركز على أحد تلك العوامل والذي بحله قد يتم تكوين بيئة ملائمة وجاذبه للاستثمار المحلي والاجنبي الا وهو ازالة التضارب والتنازع بين هيئات ومؤسسات الدولة المرتبطة بعملية ادارة الاستثمار في عدن

ان اهم صور النزاعات وضوحا هي عدم وضوح العلاقات بين اجهزة الدولة وهي السلطة المحلية عدن والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لأراضي الدولة والمنطقة الحرة وميناء عدن حيث تسيطر نزاعات مختلفة ومنها على سبيل المثال لما الحصر النزاعات المرتبطة بأراضي الدولة بين تلك الهيئات فكل منها تنازع جهات اخرى على الاستثمار في الاراضي وطبيعة الاستثمار وتعدد تبعيه تلك الهيئات للأجهزة الحكومية الاعلى منها وغيرها من النزاعات التي ما انزل الله بها من سلطان

ان اعادة تشكيل بيئة مناسبة



■ هناك كم هائل من معوقات الاستثمار في عدن سواء قبل او بعد الحرب الجارية واهمها عوامل عدم الاستقرار السياسي والخلافات السياسية والحروب والاضطرابات الامنية وعوامل مرتبطة بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وادارة المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالاستثمارات وتخلف القضاء والادارة الحكومية البيروقراطية وغياب سياسة اقتصادية واستثمارية واضحة وغيرها من العوامل والاسباب المعقدة والمتداخلة الاخرى. ان كل تلك العوامل قد شكلت بيئة غير جاذبة للاستثمار في عدن

- اعادة النظر في العلاقة بين الواجهة الحكومية فيما يتصل بإدارة الاستثمار من خلال انشاء ادارة موحدة لإدارة الاستثمار حسب المقترح
- الاتفاق على تحويل عدن منطقة حرة بكل مساحتها المعروفة مع الاستفادة من مميزات قانون الاستثمار النافذ.
- الاتفاق على تأسيس شركة قابضة بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مهمتها ادارة الاستثمار في المنطقة الحرة وإقامة بنية تحتية متطورة وإقامة مشاريع كبيرة تخلق فرص عمل وتستثمر في مشاريع منتجة، ونقترح ان تكون الادارة بيد القطاع الخاص وان تدار بعقلية شركات الاعمال الخاصة
- اعادة هيكلة الواجهة الحكومية المشاركة في ادارة الاستثمار على اساس عدن منطقة حرة واحدة وادارة موحدة ندعو الحكومة والقطاع الخاص الى معالجة مشاكل الاستثمار في عدن بأسرع وقت متاح وعدم الانتظار حتى تتحول عدن الى مدينة خاوية على عروشها
- ايضا نقترح عقد مؤتمر شراكة محلي بين الحكومة والقطاع الخاص في إطار محافظة عدن لتنفيذ خطة تحويل عدن الى منطقة حرة وعليه فإن تحول عدن كلها الى منطقة حرة تدار من قبل هيئة مشتركة واحدة سيمكن من خلق بيئة جاذبة للاستثمار وتجاوز كل المشاكل الطارئة للاستثمار والمستثمرين ويعيد لعدن ماضيها المزدهر كميناء عالمي ومنطقة حرة.

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة

AL
ROBAN
الرّبّان

